التنشئة الاجتماعية والنوع الاجتماعي: دراسة ميدانية في مدينة الفلوجة

د.معاذ احمد حسن

جامعة الانبار–كلية الآداب– قسم الاجتماع

الملخص: تستهدف هذه الدراسة قضية ذات علاقة جوهرية في التنمية البشري. تمثلت في اللامساواة بين الجنسين في عملية التنشئة الاجتماعية، وقد تضمنت أهدافها معرفة العوامل التي ساعدت في تشكيل الادوار الاجتماعية لكل من الذكور والإناث، فضلا عن التعرف على الآثار التي تسببها ثقافة التمييز على أساس النوع الاجتماعي. وقد تم استخدام منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، وكان حجم العينة (١٠٠) من الآباء موزعين بالتساوي على (٥٠) أب، و(٥٠) أُم الذين يعيشون في مدينة الفلوجة، كما اعتمد الباحث على بعض الأطر النظرية لتفسير مشكلة الدراسة ومنها النظرية الوظيفية والبيولوجية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: ان مجتمع الدراسة يؤكد تفضيل الذكور على الإناث منذ الميلاد في الأسرة العراقية وهذا ناجم عن الموروث الاجتماعي والثقافي، فضلا عن التمييزي ضد الإناث في قضايا التعليم، العمل، الواجبات المنزلية والقرارات الأسرية والمجتمعية، وبيّنت الدراسة أيضا ان للسلطة الأبوية دور كبير في التحكم بمستقبل الإناث فيما يتعلق بحقوق الإناث كالتعليم والزواج والعمل خارج المنزل، وأخيرا توصلت الدراسة ان مشكلة التمييز ضد الإناث تترك أثار اجتماعية خطيرة تهدد مستقبل الإناث في كل ما يتعلق بمسيرة حياتهن الاجتماعية، وبذلك تسهم اللامساواة ضد الإناث بارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتدني مكانتهن الاجتماعية ، وهذا يهدد في الوقت ذاته التنمية البشرية في المجتمع.

Abstract: This study aims a case of fundamental relationship in human development, represented by the inequality between the two sexes in the process of socialization, It's goals are knowing the factors that helped to form the social roles of both males and females, identifying the effects which caused by the culture of discrimination on the basis of gender. Social survey method has been used by a sample, the sample's size was (100)of parents divided evenly (50)fathers, and (50)mothers living in the Fallujah city, The researcher depended on some theoretical frameworks to explain the problem of the of the study, functional and biological theory. The study reached to group of reseats a set of results, :study population confirms the preference for males over females since birth in the Iraq family, caused by social and cultural tradition, as well as discrimination against females in the issues of education, work,

homeworks family and community decision, and the study shows also, that the patriarchal authority has a major role in controlling the future of females concerning right of female such as: education, marriage and work outside home. Finally, the study found that the problem of discrimination against females leaves serious social effects threatening the future of females in all matters relating their social lives, Thus inequality against females contribute to higher rates of poverty, unemployment and low their social status, this thing threatens at the same time, human development in the community.

المقدمة:-

تشكل قضية عدم المساواة بين الجنسين قضية جوهرية في المجتمعات المتقدمة والنامية. ويعود اهتمام المجتمع الدولي بهذه القضية لعلاقتها بحقوق الإنسان من جانب، ودورها الفاعل في النهوض بواقع التنمية البشرية على المستويين الدولي والمحلي من الجانب الأخر. علما ان عدم المساواة بين الجنسين يقوض التنمية، وفي المقابل فإن تحسين المساواة بينهما لا بد ان تكون إستراتيجية مستدامة للتنمية. وقد ذهب الكثير من المختصين في علم الاجتماع والعلوم الأخرى ان هذه الثقافة التمييزية لم تأتي عن طريق الفطرة والعامل البيولوجي، وإنما عززتها قنوات التنشئة الاجتماعية من خلال الموروث الاجتماعي والثقافي للمجتمعات وخاصة في المجتمعات التقليدية. فالعادات والتقاليد القديمة لعبت دور فاعل في تشكيل الادوار الاجتماعية لكلا الجنسين، وقد أعطت المرأة منزلة اقل من الرجل، ولا يمكن ان ننكر هذه المعاملة التمييزية، علماً ان اللامساواة بين الجنسين في عملية التنشئة يمتد تأثيره السلبي على مدى مسيرة الحياة الاجتماعية للإناث، والشواهد المجتمعية تعزز ذلك، فما يطفو اليوم على سطح الواقع الاجتماعي العراقي من اتساع فجوة النوع في قضايا المشاركة المجتمعية خير دليل على ذلك وخاصة ما يتعلق بارتفاع معدلات الأمية والبطالة والفقر بين النساء وقد باتت بعض أدبيات التنمية تتحدث عن تأنيث الفقر، والبطالة فضلا عن اتساع الفجوة في قضايا المشاركة المجتمعية الأخرى. علما إننا لا نتكلم عن إطلاق العنان لحرية المرأة على حساب الرجل والعكس، والقبول بالمساواة إلى حد التماثل الكامل بين الذكور والإناث كما ينادي بذلك الغرب وبالتالي عدم الاعتراف بالفروق التي تستند إلى الأصل البيولوجي، بل الاعتراف بالفوارق الفطرية هي تعزيز للتكامل الوظيفي في مسيرة النظام الاجتماعي.

وهنا يمكن القول: ان الثقافة العامة في مجتمعنا تقوم بقولبة الإناث على ادوار معينة منذ صغرهن وكذلك يضع الذكور في قوالب جاهزة، فتنمو الثقافة التمييزية بين الذكور والإناث حتى يصبح هذا الموروث جزء من شخصية الأبناء مستقبلا ليستمر مع الأجيال اللاحقة. وهذه

الإشكالية لا يمكن الحد منها بدون تحطيم الكتل الصخرية من العادات والتقاليد الخاطئة التي ورثنها من الثقافة الماضوية. فالأسرة العراقية مازالت تعمل تحت سيطرة الثقافة التقليدية وغالبا لا تجرأ على الخروج من هذه الثقافة. وهنا ان منطلقنا الأساسي من اختيار هذا البحث هو: ان التنشئة الاجتماعية هي العملية الأساسية في تعزيز اللامساواة بين الجنسين، وهي ذات تأثير مستمر على مدى مسيرة الحياة لهما، وعلى الرغم من كثرة الدراسات حول قضية النوع الاجتماعي، إلا ان الأمر ليس كذلك فيما يتعلق بدراسة اللامساواة بين الجنسين في التنشئة الاجتماعية وخاصة في المجتمع العراقي.

المبحث الأول

الإطار العام للبحث

أولا- عناصر الدراسة

١ -مشكلة البحث

ان تحديد مشكلة البحث من القضايا الأساسية في البحث الاجتماعي العلمي، وقد يتفق المتخصصين في مناهج البحث الاجتماعي على أهمية هذه الخطوة، لدورها البارز في جميع إجراءات البحث وخطواته، فتحديد المشكلة يساعد الباحث في معرفة نوع دراسته وطبيعة المنهج والوسائل الخاصة بجمع البيانات. وتعرّف مشكلة البحث "بأنها عبارة عن موضوع يحيط به الغموض" و"ظاهرة تحتاج إلى تفسير" و"قضية موضع خلاف"[١]، علماً أنّ اختيار مشكلة البحث هي انعكاس للواقع الاجتماعي المحيط بالباحث ومجتمعه.

وهذا يعني أن المشكلة هي شيء غير مرغوب فيه، يؤثر على طبيعة المجتمع وتقدمه ، وان مشكلة بحثنا تتمحور حول "التمييز في عملية التنشئة الاجتماعية بين الذكور والإناث لمصلحة الذكور". وتعد التنشئة الاجتماعية من المنابع الرئيسية التي تسهم في إثراء هذه المشكلة. وهي عملية هامة في مسيرة الحياة الاجتماعية للإنسان، ومن خلالها يتعلم الفرد الأعراف والتقاليد المحيطة به، فضلا عن اتجاهاته وسلوكه التي تنسجم مع الثقافة المجتمعية. وهنا لا بد من الاستشهاد ببعض الدلائل حول مشكلة التمييز بين الجنسين، فقد وجدنا بين ثنايا التقارير الدولية والمحلية ما يؤكد هذه المشكلة، وقد كشفت الدراسات التابعة للأمم المتحدة من خلال مجموعة من المؤشرات منها: ""تؤدي النساء ثلثي من حجم العمل العالمي، ويكسبن عشر الدخل العالمي، ويشكلن ثلثي عدد الأميين في العالم، ويملكن اقل من ١% من ممتلكاته[٢]. كما ان ٧٠% من

فقراء العالم هم من النساء[٣]. وعلى المستوى المحلي، فان مؤشرات التنمية البشرية في العراق تعكس أوضاع المرأة وهي أسوء مما تحقق للرجال، فمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين يبلغ ٧٠% للنساء مقابل ٨٦% للرجال، ونسبة الالتحاق الإجمالي بالمدارس بمراحلها الثلاثة تبلغ ٥٥% للإناث و٦٨% للذكور، كما ترتفع نسبة البطالة بين النساء ٢٣% مقابل ١٦% للرجال [٤]. كل هذه المؤشرات ناجم عن التمييز بين الجنسين. إلى جانب ذلك فقد أشارت بعض الدراسات ان الأمهات ذات المستوى الثقافي يميلن إلى تبني سلوكيات مناسبة أكثر لصحة أطفالهن، وتدني مستوى الالتحاق بالمدارس يترجم إلى سوء نوعية رعاية الاطفال وهذا يؤدي الى مستويات أعلى من وفيات المواليد الجدد والأطفال وسوء التغذية. وأثبتت الدراسات ان انخفاض الاستثمار في تعليم الإناث يقلل أيضا من ناتج البلد الإجمالي[٥].

كما تفاقمت مشكلة التمييز بين الجنسين في المجتمع العراقي بسبب الحروب والأزمات التي تعرض لها ، فقد دفع غياب الأمن الأسرة العراقية إلى تسريح بناتها من التعليم وعدم السماح لهن بالخروج خوفا من الأوضاع المحيطة. وبناء على ذلك فقد جاء هذا البحث كإسهام متواضع لتسليط الضوء على مشكلة التمييز ضد الإناث، وماهي اثاره على مسيرة حياتهن الاجتماعية.

٢- أهمية البحث

تنبع أهمية هذه الدراسة كونها تعالج قضية رئيسية وهي التمييز بين الجنسين عن طريق التنشئة الاجتماعية، وبذلك تفسح هذه الدراسة المجال للباحثين من اجل الوقوف على مسببات وأبعاد هذه المشكلة وتجلياتها على المجتمع العربي عامة والمجتمع العراقي على وجه التحديد. علما ان الاهتمام بعملية التنشئة من القضايا الجوهرية في بناء المجتمعات وتقدمها، وان تشخيص مشكلة التمييز بين الذكور والإناث في الأسرة العراقية يسهم في الحد من هذه المشكلة للنهوض بالواقع التنموي للمجتمع. وفي هذه الدراسة يطمح الباحث ان تكون نتائجها ذات فائدة علمية تسهم في توعية أولياء الأمور وتوجيههم نحو تنشئة اجتماعية ناهضة، فضلا عن الوقوف على ابرز معوقات هذه العملية فيما يتعلق بقضية اللامساواة، كما نأمل ان تكون هذا الدراسة منطلق لمزيد من الأعمال البحثية حول هذه القضايا، لنشر الوعي المجتمعي حول المعوقات التي تعزز مشكلة التمييز بين الجنسين في التنشئة. علما ان تجاهل هذه المواضيع أمر مكلف لرفاهية الناس ولقدرة الدولة على التنمية بشكل مستدام.

٣- أهداف البحث

تعد عملية التنشئة الاجتماعية عملية اساسية في مسيرة النظام الاجتماعي، وهي ذات علاقة وثيقة بقضية التنمية البشرية، حيث ان إعداد جيل واعي ومتفتح يؤمن بالمساواة بين الجنسين من القضايا الرئيسية في النهوض بالواقع التنموي على مستوى المجتمعات كافة. وقد تركزت أهداف هذه الدراسة من خلال إثارة قضية تمثلت في اللامساواة بين الجنسين في التنشئة الاجتماعية، وما هي ابرز العوامل التي تشكل الادوار الاجتماعية للذكور والإناث؟ فضلا عن التعرف على الآثار التي تتركها ثقافة التمييز الاجتماعي بين الذكور والإناث. كما تهدف هذه الدراسة إلى إثارة الرأي العام بهذه القضية والتوعية بخطورتها على البنى المجتمعية كافة، والعمل على إيجاد السبل الكفيلة في الحد منها.

ثانياً: المفاهيم الواردة في البحث:

من اجل التعمق في هذا البحث لا بد من تناول بعض المصطلحات والمفاهيم ذات الصلة بموضوع البحث لما قد تثيره من وجهات نظر مختلفة.

١ -التنشئة الاجتماعية: Socialization

يعد موضوع التنشئة الاجتماعية واحداً من الموضوعات الجوهرية التي حظيت باهتمام بارز من خلال العديد من العلماء، وخاصة في مجال العلوم الاجتماعية. ويرجع اهتمام علماء الاجتماع بدراسة هذا الموضوع إلى أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين، وذلك عندما نشر الأستاذ "بارك" بحثه عن التنشئة الاجتماعية عام ١٩٣٩م، كإطار مرجعي لدراسة وفهم مسيرة النظام الاجتماعي[٦].

ويشير مفهوم التنشئة الاجتماعية إلى "العملية التي يكتسب خلالها المولود العادات والقيم والمعايير والمفاهيم الخاصة بالجماعة"[٧]. والتنشئة في حقيقتها "عملية تعلم يكتسب الاطفال من خلالها صفاتهم الإنسانية، وملامح ثقافتهم ويتمكنون عن طريقها من المشاركة في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد"[٨]. فالتنشئة الاجتماعية هي انتقال الطفل من كائن بايولوجي إلى كائن اجتماعي عن طريق عملية التفاعل الاجتماعي. كما إنها عملية مستمرة لا تقتصر على الطفولة ، بل تستمر في المراهقة والرشد وحتى الشيخوخة. وهي التي تجعل هذا الكائن الوليد بصورة تدريجية إنسانا واعياً لذاته وشخصاً ملماً ببعض المهارات المتعلقة بمسالك الثقافة التي ولد فيها[٩]. وتلعب هذه العملية دور بارز في تنميط الادوار الاجتماعية لكلا الجنسين، وقد ذهب أصحاب المدرسة الوظيفية ان هذه الادوار بمثابة حقائق اجتماعية تفرضها ثقافة المجتمع. فالأنثى خلال العمر تنشأ لكي تقوم بادوار معينة، وأيضا الذكر ينشأ ليقوم بأدواره الخاصة ،

وتبقى الإناث الأكثر تعرضا إلى الصراع والاصطدام بثقافة المجتمع إذا ما أقبلت إلى تغيير أدوارها التي ترعرعت عليها.

وتعريفنا الإجرائي للتنشئة الاجتماعية في هذا البحث"وهي العملية الاجتماعية التي يتم من خلال تشكيل الادوار الاجتماعية لكلا الجنسين، ويتم ذلك من خلال التفاعل الاجتماعي بين الأبناء ومؤسسات التنشئة الاجتماعية المتعددة".

٢ -النوع الاجتماعي: Social Gender

يعود تاريخ دراسة مفهوم النوع الاجتماعي في علم الاجتماع إلى الموجة الثانية من الحركة النسوية، وقد كان المفهوم في البداية يدرس تحت عنوان "علم اجتماع المرأة"، ولكنه بعد ان زاد الاهتمام به على مستوى واسع، بات يطلق عليه الجندر أو الجنوسة أو النوع الاجتماعي. إلى جانب ذلك نجد ان علم الاجتماع تعرض إلى نقد باعتباره علم ذكوري هذا ما دفع عالمة الاجتماع "جسي برنارد" للتساؤل فيما إذا كان بإمكان علم الاجتماع ان يكون علما للمجتمع بأكمله بما فيه الذكور والإناث وليس مقتصرا على المجتمع الذكوري. كما نوه "سميث" بضرورة تركيز علم الاجتماع على المرأة لان ذلك سيسهم في التغير الاجتماعي المطلوب لصالح المرأة(١٠). وقد تم استخدام مفهوم النوع من قبل الباحثة "ان أوكلي" ويعني "وصف خصائص الرجال والنساء المحددة اجتماعياً مقابل الخصائص المحددة بيولوجياً"(١١).

وقد ذاع صيت هذا المفهوم على المستوى الدولي منذ إعلان العام الدولي للمرأة عام ١٩٧٥م، وترسخ هذا المفهوم خلال العقد الدولي للمرأة (١٩٧٦م-١٩٨٥م). ويشير مفهوم النوع الاجتماعي إلى "ادوار اجتماعية قائمة وسلوكيات اجتماعية ملقنة، وتوقعات تتعلق بالإناث والذكور"(١٢).

وهذه السلوكيات كما أشار إلى ذلك أستاذ علم الاجتماع المعاصر "جون سكوت" هي التي "تحدد الأفراد باعتبارهم ذكوراً أو إناثا في سياقات اجتماعية وثقافية معينة". وهذه السياقات تعززها عملية التنشئة الاجتماعية الجنوسية. وفي هذا السياق تشير الباحثة "ساندرا هاردينغ Sandra Harding" ان دراسة النوع الاجتماعي تتضمن ثلاث أبعاد : الرمزية الجنسية (الثقافة)، والتقسيم الاجتماعي الجنسي للعمل(البناء الاجتماعي)، والهويات الجنسية(الفعل والقدرة على الفعل).وفيما يتعلق بالاختلافات بين الجنس Sex والجنوسة أو النوع الاجتماعي Gender فقد أشارت الباحثة ان أوكلي Ann Oakley فالأول يشير إلى الجنس البيولوجي الذي يرتبط بالقدرات التناسلية المختلفة للرجال والنساء، والثاني النوع والذي يختلف من ثقافة إلى أخرى وتشكله

خصائص المحيط الاجتماعي[١٣]. وهنا يمكن القول ان الجنس يولد مع الإنسان ولا يمكن تغيره بينما النوع يتشكل من خلال عملية التنشئة الاجتماعية وهو قابل للتغيير.

وتعريفنا الإجرائي للنوع الاجتماعي في هذا البحث هو "مجموعة من الأفكار والتصورات والاتجاهات التي شكلت الادوار والسلوكيات الاجتماعية لكل من الذكور والإناث منذ الميلاد، عبر قنوات التنشئة الاجتماعية وهي قابلة للتغيير حسب طبيعة الوسط الاجتماعي الذي ينتمي إليه الفرد ".

٣ –عدم المساواة: Inequality

لاشك ان اللامساواة بين الجنسين لها مخاطر كبير على مسيرة الحياة الاجتماعية لكلا الجنسين، ولا يمكن ان يتوقف هذا الخطر عندهما، بل ينعكس على المؤسسات البنيوية كافة، وهذا بدوره يهدد في تقويض عملية التنمية البشرية.

وعلى الرغم من تحقق نوع من المساواة بين الذكور والإناث في كثير من جوانب الحياة، سواء في المجتمعات المتقدمة أو النامية، فإن مجالات التفاوت واللامساواة مازالت قائمة وخاصة ما يتعلق بسوق العمل[١٤]. وتبدو قضية اللامساواة ضد المرأة أيضا في جوانب أخرى ومنها"اللامساواة في الدخل، الصحة، وفرص التعليم...الخ، "[١٥] علما ان تعزيز المساواة بين الجنسين من منظور التنمية البشرية يمثل عائد اقتصادي واجتماعي كبير للمجتمعات كافة. وان قرار الأمم المتحدة الخاص بالقضاء على أنواع التمييز ضد المرأة ينبغي ان يفسر من منظور تنموي وخاصة ما يتعلق بضرورة المساواة في الفرص والواجبات والحياة العملية[١٦]، من اجل النهوض بالواقع المجتمعي. ويشير عدم المساواة أيضا إلى التمييز القائم على أساس الجنس والذي يحرم المرأة من ممارسة حقوقها الاجتماعية والقانونية والمهنية[١٧]. ونجد هناك تداخل واضح بين مفهومي اللامساواة والتمييز الذي يشير إلى " الاستبعاد الذي يقوم على أساس العرق أو اللون أو الجنس، الذي يعزز من إضعاف تطبيق تكافؤ الفرص أو المعاملة في المهنة"[١٨]. علما ان تعزيز أسلوب المساواة لكل من الذكور والإناث في مختلف جوانب الحياة والتي لا تتعارض مع الدين سواء في الأسرة أو المؤسسات الأخرى غالبا ما يترتب عليه نتائج ايجابية في بناء شخصيات قوية قادرة على التكيف الاجتماعي في مسيرة حياتهم، كما يسهم في إثراء قضية التنمية البشرية المستدامة.

وتعريفنا الإجرائي لعدم المساواة في هذا البحث يشير إلى"التمييز في عملية التنشئة الاجتماعية ضد الإناث في مسيرة حياتهن الاجتماعية وخاصة ما يتعلق بالقضايا الاجتماعية كالتمييز في

الحقوق ومنها حق التعليم، حق العمل، حق أتحاذ القرارات و حق الواجبات المنزلية وحق الميراث".

المبحث الثاني

الإطار النظري والتحليلي للبحث

سنركز في هذا المبحث على الإطار النظري لفهم وتفسير ادوار النوع الاجتماعي، وكيف يتم تنميطها وقولبتها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، علما ان الأدبيات الاجتماعية تزخر بالكثير من التفسيرات حول التنشئة الاجتماعية والنوع. بحيث لا يمكن التعرض لها جميعاً، وعليه فلابد من الاختيار، وهنا سوف نركز على ما ذهب إليه أصحاب الاتجاه الوظيفي: إذ يرون ان الأولاد والبنات يتعلمون "الادوار المتصلة بجنسهم" وهوياتهم : ذكورا وإناثا، أي بالذكورة والأنوثة الملازمة لها. وتتحكم بهم في هذه الحالة أنماط الجزاء الايجابية والسلبية، فالقوى والمؤثرات الاجتماعية تحبّذ أو تنهي عن سلوك معين[١٩].كما يؤكد أصحاب هذا الاتجاه: ان عملية التنشئة الاجتماعية تقوم بالمحافظة على النسق الاجتماعيSocial System وتوازنه. فالفرد يكتسب قيمه واتجاهاته فضلا عن نقل التراث الاجتماعي والثقافي من خلال هذه العملية التي يقوم بها الآباء والقنوات الأخرى منذ الطفولة وحتى نهاية الحياة[٢٠]. ونجد مثل هذه الاتجاهات عند "تالكوت بارسونز" حيث وضع نظريته للأدوار الاجتماعية للجنسين التي تتخذ جذورها من التمييز بين الفعل التعبيري والذرائعي ، ضمن الأسرة . ووفقا لهذا العالم تتبنى النساء أدوارا تعبيرية(ترتبط بالسلوك العاطفي)، بينما يتبنى الرجال أدوارا ذرائعية (ادوار خارج الأسرة)[٢١]. وترتبط الادوار الاجتماعية للذكور والإناث من خلال عملية التشكيل الاجتماعي التي تعرّض لها الأفراد منذ الطفولة علما ان تشكيل هذه الادوار وخاصة في المجتمع العراقي تتشكل عبر الثقافة التقليدية، وبذلك تقوم هذه الأسرة بالتعامل مع كل من الذكور والإناث وفق صورة وقوالب نمطية عززتها الثقافة التقليدية عبر الأجيال.

وفي هذا السياق يرى الوظيفيون ان أساس التفاعل الاجتماعي يتمثل في الاتفاق الاجتماعي المستمد من المعتقدات المشتركة والقيم المجتمعية، وهذا يعزز الرؤية التي تقول: ان معظم أفراد المجتمع يتفقون على مجموعة من الأعراف المرغوب فيها أو غير المرغوب فيها[٢٢]. ولذلك نجد ان الصورة أو القوالب النمطية للمجتمع تغذيها الأعراف والتقاليد المجتمعية. فيبقى تنميط الادوار للجنسين وفق ما يرضي الثقافة العامة. ومن الواضح ان التنشئة الاجتماعية على أساس النوع الاجتماعي هي من القوة بحيث لا يجرؤ جميع الناس على معارضتها. فحيثما تتحدد هوية الفرد

الجنوسية، سواء أكان ذكرا أم أنثى، يتوقع المجتمع من هذا الفرد التصرف كما تتصرف النساء أو كما يتصرف الرجال وحسب الدور الذي عززنه الثقافة التقليدية. وهذه التوقعات إنما تتحقق ويعاد إنتاجها في ممارساتنا المعيشية اليومية[٢٣]. إلى جانب ذلك يمكن تفسير دور التنشئة الاجتماعية في تشكل الادوار الاجتماعية للذكور والإناث طبقا إلى نظرية"التعلم الاجتماعي" ويؤكد أصحاب هذا الاتجاه ان عملية التنشئة الاجتماعية في حقيقتها عملية تعلم يكتسب الاطفال من خلالها اتجاهاتهم وملامح ثقافتهم ويتمكنون عن طريقها المشاركة والاندماج المجتمعي. ويرى كل من العلماء "روبرت سيرز"و "والينور ماكوبي" و "هاري ليفين" ان التفاعل بين الأم والطفل هو الجزء الأهم في عناصر التعلم الاجتماعي. وتؤكد دراسات "باندروا وزملائه" في مجال التعلم الاجتماعي على ان الاطفال يميلون إلى محاكاة وتقليد الوالدين. وهذا التقليد يمتد ليشمل كل من السلوك والاتجاهات. وهذا لا يقتصر على الوالدين فقط، بل يشمل المدرسين والأصدقاء وغيرها من القنوات الأخرى[٢٤]. وبذلك نجد ان تشكيل الادوار الاجتماعية لكلا الجنسين يمكن ان تعززها ثقافة التعلم الاجتماعي من خلال عملية التفاعل الاجتماعي بين الفرد ومؤسسات التنشئة الاجتماعية. إما النظرية البيولوجية فقد فسرت تشكيل الادوار الاجتماعية للذكور والإناث من خلال الاختلافات البيولوجية بينهم، وهو ما يؤدي إلى عدم المساواة بين الجنسين والذي يرتبط بتشكيل صورة نمطية في المجتمع نحو الإناث وان دورهن ينحصر في الواجبات المنزلية وإنجاب الاطفال ورعايتهم.

المبحث الثالث

مرجعيات تشكيل النوع الاجتماعي(الجندر)

لقد بات من الواضح ان عملية التشكيل الاجتماعي للأدوار الاجتماعية للجنسين ينتج عن نسق التنشئة الاجتماعية المتبعة في أعدادهم منذ الميلاد وليس من التركيب العرقي أو البيولوجي للأسرة كما يعتقد البعض، فما يحدث من تمييز بين الذكور والإناث في مجتمعنا هو انعكاس للثقافة المجتمعية. وفي هذا المبحث سنركز على ابرز العوامل التي تسهم في تنميط الادوار الاجتماعية على أساس النوع، فضلا عن التركيز على ابرز الآثار الاجتماعية التي تعكسها إشكالية التمييز بين الجنسين وكما يأتي:-

١ -السلطة الأبوية

لقد اهتم العديد من العلماء في الاجتماع والسياسة والنفس بدراسة الأسرة ووظائفها وتغيراتها، وقد تركزت الدراسات حول البنية الأسرية، والتنشئة الاجتماعية لدورهما الفاعل في بناء الشخصية

الاجتماعية، فقد عد علماء النفس أمثال "فروم وريتش" ان الدولة امتداداً للأسرة، وفسروا الأحداث السياسية المعاصرة من خلال التنشئة الاجتماعية في الأسرة الأبوية، إلى جانب هذا نجد عالم الاجتماع الألماني "ماكس فيبر" عد السلطة الأبوية احد الأشكال الأساسية للسلطة السياسية. والسلطة الأبوية بمفهوم فيبر تعني الدور الذي يمارس فيها شخص واحد داخل الأسرة أو العشيرة بوصفها تشكل، غالبا وحدة اقتصادية معتمدة على التقاليد. وبهذا الوصف تتميز الأسرة الأبوية باعتمادها على علاقات السلطة والخضوع، وتسلط الهيمنة الذكورية على الإناث وقد تعززت هذه الهيمنة من قبل الموروث الاجتماعي، وباتت نمط حياة له تأثيره في مسيرة الحياة الاجتماعية للجنسين. ويتجلى التسلط الأبوي على المرأة في حجبها عن الحياة العامة، ان الأب يتحكم في مصيرها، في دراستها، وزواجها، وفي منعها من الخروج من البيت، وفي الضغط عليها بمختلف الأساليب لتزويجها.لا ترى الأسرة الأبوية في المرأة إنسانا، بقدر ما ترى فيها شخصاً قاصراً ومعتمدا على الرعاية مدى الحياة. وهذا لا ينمي شخصيتها واستقلالها وعقلها، وإنما يولد الاتكالية والخضوع. فبدلا من ان يصبح الوعي والثقافة حارسين عليها، تبقى المرأة تحت الرقابة الأبوية[٢٥]. إنها ملكية الأسرة منذ ان تولد وحتى تموت(الأب أولا ، ثم الأخ، وبعد ذلك الزوج)مكانتها في ان تكون ما أريد لها ليس إلا[٢٦].

ويرى روسو ان تعزيز اللامساواة على أساس النوع تبلورت من خلال قوة الرجل وضعف المرأة وهنا يقول"لا بد ان تكون سلطة نهائية تحسم الموضوعات، وبما ان المرأة عاجزة وضعيفة بسبب متاعب الإنجاب والتربية فأن السلطة واتخاذ القرار يكون بيد الرجل"[٢٧]. فهناك أشكال من التمييز راسخة في الموروثات الثقافية والبنى الذهنية التقليدية، يمارسها المجتمع ضد الأنثى منذ ولادتها. كما يرى جون لوك أيضا ان اللامساواة على أساس النوع هي "امتداد لشريعة الغاب التي كان الرجل يعتمد فيها على قوته العضلية مقارنة بالمرأة"[٢٨].

فالأسرة تلعب دورا كبير في تشكيل العلاقة بين الجنسين منذ بواكير حياة الطفل، وتقوم بنقلها من جيل لأخر، ويتخذ العديد من الناس أهم القرارات ضمن حدود أسرهم، وخاصة ما يتعلق بالإنجاب والتنشئة وقضايا العمل وغيرها من الادوار، ومقدار الاستقلالية الممنوحة لكل منهم كل هذا يخلق أو يقوي أو يلطف عدم المساواة بين الجنسين، وتبقى قرارات الأسرة مرهونة بالثقافة التقليدية[٢٩].

وهنا يمكن القول ان التقاليد مسؤولة إلى حدا ما عما ترمى به المرأة اليوم من التخلف والعجز عن مواكبة الحياة سواء أكان ذلك على صعيد اختيار الزوج لها، أو كونها أداة لإنجاب الاطفال، أو لطلب العلم بجميع مراحله، أو للعمل المنتج في الميدان الاقتصادي[٣٠].

لذا نجد ان تعزيز مشكلة تفضيل الذكور على الإناث يتم خلال مرحلة الحمل ومنذ اللحظة الأولى للولادة، وتفضيل إنجاب الذكور يعود إلى ان الذكر هو الذي يحافظ على استمرار اسم العائلة. ففي حالة الصين مثلا سمح للأهل إنجاب طفل واحد فقط وإلا يتم دفع غرامة إذا كان هناك طفل أخر، وهذا دفع إلى اللجوء إلى الإجهاض او قتل المولود في حالة كونها أنثى والاحتفاظ بالذكر[٣١]. ويبقى تأثير الأعراف والعادات الاجتماعية بارز في قضية اللامساواة ضد الإناث فهي التي تحدد الادوار الاجتماعية للجنسين في الأسرة أو العمل وغيرها من جوانب الحياة الاجتماعية. كما تشكل الخيارات الفردية وعلاقات السلطة بين الجنسين، وهي تشكل الخيارات الفردية، وتفرض نوع العمل الذي يعد مناسبا للرجل وللمرأة، وقد يصبح الرجال موضع سخرية لقيامهم بعمل يعتبر من أعمال النساء وخاصة ما يتعلق بالأعمال المنزلية التي فرضتها الأعراف إنها محصورة بالإناث، كما ينطبق الأمر على النساء فقد تعد المرأة مسترجلة إذا قامت بعمل هو عادة من أعمال الرجال[٣٢].

وجملة القول ان المرأة في المنظور التقليدي محكومة بأنوثتها، فأنوثتها تحدد مصيرها، أو ان الفيزيولوجيا تحدد المصير. وبفضل التربية والتعليم والعمل بدأت هذه الصورة الاجتماعية للمرأة في نظام القيم التقليدي تفقد بعض من أهميتها[٣٣].

٢ المؤسسة التعليمية

تلعب المؤسسة التعليمية دورا فاعلاً في تشكيل الادوار الاجتماعية للجنسين، وتأتي أهمية هذه المؤسسة بعد الأسرة، حيث تقوم بعملية التنشئة بصورة مقصودة، وهادفة، ومنظمة وبأسلوب شعوري. ومن خلالها يتعلم الاطفال كيفية اكتساب الاتجاهات والمعاني والمفاهيم، وهذا يؤثر في تشكيل الخلفية الإدراكية للجنسين، ومن ثم تكوين تصوراتهم عن أنفسهم وعن والجنس الأخر. ويتم تعليم كل من الجنسين الادوار الخاصة به بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فعلى سبيل المثال يتم تعليم الأبناء من الذكور المنافسة والخشونة وكل ما يتعلق بالقيم الذكورية لتهيئهم للمهنة المناسبة لهم في المستقبل كمعيل للعائلة، وبالمقابل يتم تعليم الإناث كيف تصبح زوجة وأما جيدة، كما تتعلم قيم الأنوثة كالرعاية والعطف والحنان، علما لا يعني ذلك ان هذه الصفات سيئة ولكن يجب غرسها لدى الجنسين، وان لا يتم ربطها بجنس معين[٣٤].

وفي دراسة على مجموعة من الطالبات في الدول الأسيوية، إذ ترى الكثير منهن ان دراستهن في الأصل هي إعداد لهن للقيام بدورهن كزوجات وأمهات في المستقبل[٣٥]. وبذلك تصبح التنشئة الاجتماعية في مجتمعنا لا تنمي قيم العلم والطموح والعدالة بقدر ما تهتم بتنمية القيم التقليدية

وتعزيزها في مسيرة الحياة الاجتماعية للجنسين من خلال تشكيل الادوار الاجتماعية حسب الجنس، وقد يسهم هذا في تحديد الدور الذي تقوم به الإناث والذكور في المستقبل.

إلى جانب هذا وذاك نجد ان التمييز ضد الإناث يترك أثار سلبية. فعلى سبيل المثال أشارت دراسة على مجموعة من الطلاب والطالبات في المدارس الكينية ان "التمييز في الواجبات المنزلية على حساب الإناث له تأثير سلبي على تحصيلهن الدراسي" [٣٦].

لاشك ان كلفة اللامساواة ضد الإناث تنعكس بشكل خطير على مسيرة حياتهن الاجتماعية وخاصة في القضايا الاجتماعية وهذا ينعكس بشكل سلبي على الوضع الاقتصادي لهن بشكل خاص وعلى التنمية البشرية بشكل عام.

٣ الإعلام

يؤثر الإعلام في تنميط ادوار النوع الاجتماعي من خلال ظهور المرأة بغزارة "ظهور صورتها"، وانحسار في طرح قضيتها_ وتندرج الغزارة المذكورة في سياق التصنيفات النمطية حسب نوع الجنس التي تقدم المرأة بوصفها موضوعا جاذبا للمشاهدة– وهي غالبا ما تكون مقدمة البرامج الإعلامية–لكن نادرا ما تكون معدته أو مخرجته– وما زال جسدها (حركته)مادة إعلامية ترويجية أكثر من جسد الرجل"هيمنة الصورة النمطية للمرأة بوصفها هدفا جنسيا أو ربة منزل أو مستهلكة أو مروجة للاستهلاك".

ان تحليل مضمون وسائل الإعلام العربية يشير في الغالب إلى ان هذه الوسائل تسهم إلى حد كبير في ترسيخ اللامساواة على أساس النوع الاجتماعي، من خلال تعزيز الادوار التقليدية والصور النمطية للجنسين، وقلما تعرض تلك الوسائل تطلعات المرأة وهمومها الحقيقية، فالمرأة العربية مهمشة بشكل عام والريفية بالتحديد لا تحظى بأي اهتمام حقيقي من قبل هذه الوسائل[٣٧]. والخطر الأكبر الذي تواجهه الأنثى عندما "تشيّأت" أي أصبحت شيئاً أو سلعة ما، تستخدم من خلال وسائل الإعلام ودور تصميم الأزياء ومؤسسات الإعلان كدمية واداة للجنس ينحصر دورها الرئيسي في إرضاء الرجال وإمتاعهم[٣٨]. وهذا يعزز الصورة الضعيفة والاستهلاكية، وغير القادرة على اتخاذ القرارات، وغير مسؤولة وسلبية، كما تظهر دائما بصورة التابعة ماديا وغير مستقلة، وغير مثقفة، سطحية، تحتل وظائف تقليدية كالخادمة والعشيقة...الخ. وهذا ما يسهم في اتساع الفجوة بين واقع المرأة وطموحاتها وبين صورتها وقضيتها عبر وسائل الإعلام.

٤ العوامل الاقتصادية

ويذهب بعض المهتمين بقضايا النوع الاجتماعي ان تعزيز اللامساواة بين الذكور والإناث تعود إلى التطور الاقتصادي وتشكيل النظام العالمي الجديد وقد برزت هذه الأفكار خلال القرن العشرين، وهذه الآراء كرسها اقتصاد السوق المعولم[٣٩]. وقد ساعدت المتغيرات الاجتماعية الحديثة على زيادة الفقر والبطالة، فالتحول الاقتصادي مع الاعتماد على الإنسان الآلي والمكننة الحديثة أدى إلى تسريح أعداد هائلة من العمال، وخاصة النساء، وهذا أدى بدوره إلى تفاقم الفقر وتدني المستوى التعليمي، لان الأسرة الفقيرة غير قادرة على إرسال أطفالها إلى المدارس، وان استطاعت فستكون الأولوية للأبناء(الذكور) على حساب الإناث، كما ان تدني المستوى التعليمي للإناث سيؤدي إلى ضعف فرص الالتحاق بالعمل مستقبلاً[٤٠]. وتشير التقديرات على المستوى العالمي ان٧٠% من فقراء العالم هم من النساء[٤١]. كما أشارت بعض الإحصائيات على المستوى الإقليمي أنَّ ما يزيد على ٦٥ مليون عربي يقعون تحت خط الفقر[٤٢]. ومع ارتفاع معدلات الفقر، ترتفع معدلات الأمية إلى ٧٠ مليون أمي، أي ما يقدر بـ ثلث المجتمع العربي، أكثرهم من الأطفال والنساء، بما يقارب ٤٥ مليون طفل وامرأة[٤٣]. كما تقل مساهمة النساء في القوى العاملة، عن معدلات مساهمة الرجال في العراق بشكل ملحوظ، حيث يشكل الرجال ٧٩% من القوى العاملة مقارنة بـ ٢١% للنساء[٤٤]. وهذا يعزز من استمرار الفقر على أساس النوع الاجتماعي.

ويرى البحاثة الانثربولوجي الأمريكي "أوسكار لويس" صاحب نظرية "ثقافة الفقر Culture of Poverty" ان جوهر التمييز على أساس النوع الاجتماعي يعود إلى طبيعة القيم والأعراف الاجتماعية المحيطة بالجنسين والتي عززت من إعلاء دور الذكور على الإناث، وهذا الإرث الاجتماعي تم تعلمه عبر الأجيال عن طريق التنشئة الاجتماعية، ويذهب هذا العالم ان "ثقافة الفقر" هي التي أسهمت في رسم هذه الادوار وتهميش النساء[٤٥]. ونحن بدورنا نذهب إلى ابعد من ذلك ان جوهر التهميش الذي تعرضت له الإناث يعود إلى عوامل متداخلة وخاصة ما يتعلق في ثقافة التمييز ضد الإناث في تحقيق فرص التعليم والعمل إلى جانب الأعراف والفقر المتفاقم في صفوف النساء. وإحساس الأنثى بالهامشية والتبعية. وهنا يمكن القول ان الفقر يعزز الثقافة التمييزية بين الجنسين. كما ان عدم المساواة بين البنات والأولاد في الالتحاق بالمدرسة أو الحصول على الرعاية الصحية المناسبة هي أكثر حدة في صفوف الفقراء منها في صفوف من هم اكبر دخلا. وعدم المساواة هذا يضر بالاناث ويحد من قدرتهن على المشاركة في التنمية والانتفاع بها. وهذا يجعل مؤشر الفقر عامل تعزيز للثقافة التمييزية وفي الوقت ذاته إفراز وتأثير خطير لهذه الثقافة عندما ينتقل عبر الأجيال.

لا شك هناك تأنيث واضح للفقر: فثمة علاقة واضحة بين الفقر والجنس في العوائل التي تعيلها النساء. ٦٥% من هذه العوائل تعيش تحت خط الفقر بينما يبلغ عدد العوائل الفقيرة التي يرأسها الرجال نصف هذا العدد. وهذا يمكن تفسيره من خلال اللامساواة في العمل على أساس النوع. فالإناث كثيراً ما يتعرضن إلى التسريح من العمل أو صعوبة الحصول على عمل مجزي لأسباب تتعلق بمؤشرات التنمية وخاصة بمؤشر التعليم فضلا عن قضايا التمكين. وقد أثبتت الدراسات ان اللامساواة على أساس النوع الاجتماعي في التعليم تبدو أكثر انتشارا بين الفقراء، وثمة علاقة بين اللامساواة بين الجنسين في التعليم والصحة والحصول على متطلبات الحياة[٤٦]. لاشك ان أهم مصائد اللامساواة تكمن في مصيدة الحرمان من التعليم، فالتطابق الموجود بين المصيدة التعليمية والثغرة الموجودة بين الجنسين في البلدان النامية، هو أمر مدهش حيث ان ثلثي الأميين في العالم هم من النساء، أما النساء اللواتي يعملن، فيبقى معظمهن في أسفل سلم العمل، اما رواتبهن فتمثل نسبة ٥٠% من أجور الرجال في البلدان النامية، ويبدو الخطر ماثلا في قضايا أخرى بسبب التمييز بين الجنسين في مؤشر التعليم: فمخاطر الفقر بين النساء معقدة، وتسبب ظروفاً مأساوية، فالانخفاض في مستويات التعليم يقابله معدلات أعلى للخصوبة عند النساء، وزيادة عدد الاطفال يفاقم الأمراض بينهم، فضلا عن قلة مداخيل الأسرة وتفاقم الجوع، وارتفاع وفيات الاطفال[٤٧]. كل هذا ناجم عن غياب المساواة بين الذكور والإناث في التعليم الناجم عن ثقافة الفقر، والأمر الأخطر عندما ترث الأجيال اللاحقة هذا الموروث الاجتماعي حينها لا يمكن الحديث عن تنمية بشرية مستدامة في ظل اللامساواة على أساس النوع وخاصة في المجتمع العراقي الذي يشهد تراجعا مستمر في مؤشرات التنمية البشرية.

٥ التخلف الثقافي:

اهتم العديد من علماء الاجتماع والنفس في قضية التخلف، ويعد كارل ماركس ووليم اوكبرن وبارسونز وفرويد من ابرز الذين تناولوا هذه القضية من جانب العلاقة بين الحضارتين المادية والثقافية، وقد تركز الحوار حول تأثير العامل المادي والثقافي في التغير الاجتماعي، فقد عد ماركس ان العامل المادي يحدد الواقع الاجتماعي والثقافي، فالبناء الفوقي المتمثل بالقيم والتقاليد والأخلاق والدين والفلسفة..الخ، هو انعكاس للعامل المادي وبذلك يقول ماركس"وقعنا الاقتصادي هو الذي يحدد وعينا"[٤٨].وكما عد "وليم اوكبرن" ان العامل المادي يفوق العامل الثقافي في التغير وهذا يرتبط بسرعة التكنولوجيا، في حين لا تنطبق سرعة التغير على القيم والتقاليد الاجتماعية، ومن خلال رؤية المنظرين فأن مشكلة التخلف الثقافي أو الفجوة الثقافية تنشأ بسبب غياب التوازن بين العاملين الثقافي والمادي[٤٩]. فالمجتمع التقليد قائم على تقليد الموروث الاجتماعي عبر الأجيال، وهو مجتمع، متوجه نحو الماضي يضع العرف كقاعدة للسلوك

وكمعيار للنظرة إلى الأمور. والإنسان التقليدي كائن تتحكم به التقاليد وتقيد كل حركة أو انطلاقة نحو المستقبل لديه. فعنصر التسلط كثيراً ما يبرز في المجتمع التقليدي الذي يمتلك أبناؤه مبادراتهم كما انه يضعهم في قوالب جاهزة وصيغ جامدة وثابتة[٥٠]. علماً ان نظرية التخلف الثقافي نظرية غربية ولكن يمكن من خلالها فهم وتفسير التخلف في المجتمع العربي بشكل عام والمجتمع العراقي بشكل خاص. وعلى الرغم من تغير السلطة الأبوية، إلى حدا ما، لكنها لا تزال مسيرة من قبل التقاليد والعادات الثقافية. لقد تعزز في مجتمعنا ما يمكن ان نطلق عليه بـ(العقل الجمعي) وهذا العقل هو عقل الرجال الذي كرسه الموروث الثقافي عبر الأجيال عن طريق التقاليد المجتمعية التي أصبحت لا تنسجم مع تطلعات العصر الراهن، وهذا العقل الجمعي يتميز بصفة الهيمنة الذكورية في عملية التنشئة الاجتماعية في الأسرة، والهيمنة في السوق، سيطرة الرجل على العمل والهيمنة السياسية وغيرها من المجالات التي سيطر عليها الرجل حتى أصبح مجتمعنا يسمى بالمجتمع الذكوري. كل هذا ناجم عن التخلف الثقافي الذي تشهده بعض الأوساط الاجتماعية في مجتمعنا وتبقى المرأة الأكثر عرضة إلى خطر هذا الموروث. فتعليم الفتاة ما زال يعد غير ضروري بالنسبة للعديد من الناس، بل ينظر إليه حسب العقلية الرجعية السائدة كحاجة ثانوية في حياة الفتاة لان مالها البيت وان زوجها هو القوام عليها"[٥١]. لذا يعتمدها البعض كوسيلة للإنجاب ويعتمد صفة المثلنة عندما تنجب له صبيا ويعدها عب عندما تنجب له أنثى هكذا ترسم المجتمعات المتسلطة صورة المرأة منذ ولادتها وحتى مماتها.

٦ –الأزمات والحروب

يقول عالم الاجتماع الفرنسي غاستون بوتول في كتابه "ظاهرة الحرب" : " ان الحرب بلا منازع، الظاهرة المعاشة الأشد عنفاً بين كل الظاهرات الاجتماعية "[٥٢]. لذا تلعب الحروب دور خطير على مسيرة الحياة الاجتماعية للأفراد، وقد يصيب النساء الضرر الأكبر وخاصة عندما يتعرضن إلى فقدان المعيل أو تسريحهن من التعليم خوفا من الأوضاع المحيطة.

وقد أدت الأزمات والحروب في العراق إلى خلق تهديد مستمر للإنسان وخاصة اتجاه الإناث، فالفتيات في المناطق الساخنة والريفية غالبا ما تمنعهن أسرهن من المواظبة على الدراسة، وخصوصا في الأيام التي يحتدم فيها النزاع. والواقع ان الأسرة العراقية تدرك ان سلوك البنت، والمرأة عموما هو احد الأدلة السلبية أو الايجابية على شرف الأسرة ومكانتها، وان تعرض البنت للتهديد أو الاختطاف هو مؤشر خطير على سمعة أسرتها وعشيرتها وقد يعرضها إلى القتل حتى إذا لم تكن قد تعرضت للاغتصاب أو الإساءة الجنسية[٥٣]. والتحدي الكبير الذي يواجه المرأة اليوم في المجتمع العراقي بعد سلسلة من الأزمات عندما تفقد هذه المرأة زوجها بالقتل أو غيرها

من الأسباب الأخرى، فتتحول هذه الإنسانة إلى كائن عاجز عن إعالة الأسرة، إما بسبب تحصيلها البسيط أو يتعلق الأمر بصعوبة إقبالها على عمل خوفا من الأعراف والتقاليد المحيطة بها من كل جانب. ومن هنا لا بد ان نكسر هذا الحاجر أمام الجنسين، ونعزز دور الفتاة من الصغر بأنها قادرة على إعالة أسرتها وهي تمثل نصف المجتمع عمليا، لأنها مربية الأجيال وبالمقابل قادرة على ان تعمل من اجل النهوض بالواقع التنموي للمجتمع.

والخطر الكبير الذي تشكوه المرأة في العراق عندما تتحول إلى كائن ضعيف لا يمكنها العمل إلا في الأعمال الهامشية ويصبح العمل لها قسرا وليس فرصة، عناء مرير وليس تحقيقا للذات. خادمات وبائعات متجولات وعاملات هذه هي قائمة الإمكانات التي تتوفر لهن في القطاع الهامشي للمدينة[٥٤]. وهنا يمكن القول ان الحروب والأزمات ساعدت في تعزيز الصورة النمطية وهي ان "العالم الذكوري ينمو خارج البيت، والعالم الانوثي ينمو داخله. وبذلك ينقسم حقل النشاط الاجتماعي إلى ميدانين منفصلين؛ حيث يشكل البيت والحياة المنزلية مجالا مستقلا بذاته"[٥٥].

المبحث الرابع

الإطار المنهجي للبحث

التمهيد

تُعنى الدراسات الاجتماعية بعملية تحديد الإجراءات المنهجية، وذلك لأنَّ التصميم المنهجي للبحوث الاجتماعية، عملية عقلية قوامها التنظيم المنطقي، علماً أنّ تصميم البحوث أشبه ما يكون بعملية إنشائية، تهدف إلى إقامة مبنى معين ذي مواصفات محددة لاستعمالات معينة[٥٦]. لذلك فمن الضروري أن يقوم الباحث بوضع تصميم منهجي دقيق للخطوات التي تعتمدها الدراسة كافة، وبناءاً على ما سبق سيقوم الباحث بتخصيص هذا الجزء من الدراسة لتحديد نوع الدراسة ومنهجها، ومجالات الدراسة والأدوات اللازمة لجمع البيانات وعينة الدراسة وكيفية اختيارها.

أولا– نوع الدراسة والمنهج المعتمد:

تعد الدراسة الحالية من الدراسات الوصفية التحليلية التي تعتمد على الاستفادة من النتائج الميدانية، وما كشفت عنه الكتابات النظرية والدراسات السابقة في تناول موضوع البحث الحالي. ويتميز هذا النوع من الدراسات بأنّه " يعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها وتعميمها بشأن الظاهرة المدروسة"[٥٧]. وفيما يتعلق بالمنهج المعتمد، فقد تم استخدام منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة، الذي يساعدنا في جمع البيانات الكمية عن البحث

والاستعانة بالبيانات الإحصائية في القياس والتحليل، علماً أنَّ هذا المنهج يسمح باستخدام العديد من أدوات البحث والتي تشكل مجموعة متكاملة تؤدي في النهاية الإجابة على أهداف البحث.

ثانيا- أدوات جمع البيانات

تتميز البحوث الاجتماعية بتعدد أدوات جمع البيانات، وهي خاصية تثري البحث العلمي وتنمي الثقة بنتائجه، وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ الباحث ليس حراً دائماً في اختيار هذه الأدوات أو تلك[٥٨]. ولكن تحدد الأداة وفقا لطبيعة الدراسة والأهداف المطلوبة ومجتمع البحث. وسوف نتناول أهم الأدوات التي تم اعتمادها في هذه الدراسة وكما يأتي:-

١ -الملاحظة البسيطة

الملاحظة ترجمة للكلمة الانكليزية"Observation" وهي وسيلة مهمة في جمع المعلومات والبيانات حول الظاهرة المدروسة، وتتميز هذه الوسيلة عن غيرها من أدوات جمع البيانات بأنها تفيد في جمع بيانات تتصل بسلوك الأفراد الفعلي في بعض المواقف الواقعية في الحياة، بحيث يمكن ملاحظتها دون عناء ، كما يمكن تكرارها دون جهد[٥٩]. وقد استفادة الباحث من هذه الوسيلة من خلال ملاحظة الواقع الاجتماعي المحيط بمجتمع الدراسة، وهذا ساعد في تعزيز عملية تحليل البيانات وتفسيرها.

٢ -المقابلة

المقابلة ترجمة للكلمة الانكليزية"Interview" وتعني بوجه عام " محادثة تجري بين القائم بالمقابلة وشخص أو أشخاص ويكون لها أغراض مختلفة ومتعددة، فقد تكون لأغراض التشخيص والعلاج، وقد تكون لأغراض الحصول على بيانات مهمة في البحث"[٦٠] . وقد استفاد الباحث من هذه الوسيلة من خلال حوار معمق مع بعض الآباء والأمهات فيما يتعلق بطبيعة تعاملهم مع الأبناء من الذكور والإناث، علما ان هذا الحوار أسهم في إثراء معلومات الباحث حول قضية اللامساواة في التنشئة، وفي إطار ذلك حرص الباحث على أن يضفي على المقابلة طابع المرونة، والمناقشة المفتوحة، دون التقييد بإجابات منمطة، إذ ترك للمبحوث حرية إبداء وجهات نظره الخاصة إزاء القضايا المطروحة، إلى جانب الاستفادة من الآراء حتى أن كانت خارج الأسئلة المطروحة ما دام ذلك يخدم البحث.

٣ -الاستبيان

الاستبيان ترجمة للكلمة الانكليزية "Questionnaire" وتشير إلى أداة أو وسيلة لجمع البيانات، قوامها الاعتماد على مجموعة من الأسئلة ترسل إما بطريقة البريد لمجموعة من الأفراد، أو تنشر على صفحات الصحف والمجلات أو على شاشة التلفزيون أو الإذاعة للإجابة عليها من قبل هؤلاء الأفراد[٦١]. وقد راعى الباحث في إعداد الاستبيان وتصميمه أن تتوفر فيه الشروط المنهجية مثل : وضوح الأسئلة وسهولتها وتسلسلها بشكل منطقي والابتعاد عن الأسئلة الإيحائية، مع الاعتماد على عامل الدقة في كل محاورها وملاءمتها مع المبحوثين والتحقق من صدقها وثباتها حتى تصل إلى صيغتها النهائية، وسنتناول هذه الخطوات بشكل تفصيلي كما يأتي :-

- ❖ أعتمد الباحث في هذه المرحلة على خبرته الشخصية، إلى جانب القراءات والإطلاع على التراث النظري ذات العلاقة بموضوع البحث.
- ❖ عرض الاستمارة بشكل أولي على بعض الأشخاص المقربين من الباحث فضلا عن بعض المختصين في علم الاجتماع.
- ❖ قام الباحث بتصميم الاستبيان بصورته الأولية ، وعرضه على عدد من الأساتذة المختصين وبعض الزملاء في اختصاص علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية والإحصاء ، وبعد إجراء الاختبار الظاهري، قام الباحث بتغير بعض الأسئلة وحذف بعضها الآخر الذي يصعب على المبحوث فهمها.

ثانيا- عينة الدراسة

قام الباحث باختيار العينة العشوائية البسيطة، وهي نوع من العينات الاحتمالية، وهذا النوع يؤخذ بطريقة عشوائية، حيث تضمن إعطاء جميع وحدات المجتمع فرصا متساوية في الاختيار. وقد تم اختيار "١٠٠" وحدة من الآباء والأمهات لتمثيل مجتمع البحث علما ان مجتمع البحث هو مجتمع شبه متجانس، وقد وقع الاختيار على مدينة الفلوجة كمجتمع لدراسة مشكلة اللامساواة في التنشئة الاجتماعية بين الجنسين وتم اختيار مجموعة من الآباء والأمهات لتمثيل وحدة الدراسة. وقد تضمن اختيار العينة الشروط الآتية:

- ان تشمل الجنسين(الآباء والأمهات)
- ان تشمل أباء وأمهات من مختلف المهن والأعمار
- ان تقتصر على مجتمع البحث (مدينة الفلوجة)

- ان تضم أباء وأمهات من مستويات تعليمية مختلفة.

رابعاً- مجالات البحث

١ -المجال البشري: وهم مجموعة الأشخاص الذين تم اختيارهم ليكونوا عينة الدراسة الحالية، وقام الباحث باختيار عينة من الآباء والأمهات الذين يسكنون مدينة الفلوجة وعددهم (١٠٠) مقسمين على كلا الجنسين.

٢ -المجال المكاني: ويقصد به المنطقة التي أجريت بها الدراسة، وقد قام الباحث بتطبيق الدراسة في مدينة الفلوجة من محافظة الانبار من خلال اختيار مجموعة من العوائل التي تسكن هذه المدينة.

٣ -المجال الزماني ونريد بالمجال الزماني في هذا البحث الحقبة التي قام الباحث خلالها بجمع البيانات حول موضوع البحث، وقد استغرق فترة زمنية لا تقل عن ستة أشهر. أما عن مدة جمع البيانات الخاصة بالجانب الميداني فقد استغرقت مدة زمنية لا تقل عن شهرين وبالتحديد منذ ١/٩/ ٢٠١٣ ولغاية ٢٠١٣/١١/١. علما ان جمع البيانات اعتمد على الملاحظة والمقابلة واستمارة الاستبيان ووفق مراحل مختلفة.

خامساً- تبويب البيانات الإحصائية

تعد مرحلة جمع البيانات وتفريغها وتحليلها من المراحل الأساسية في البحث الاجتماعي، وهنا سنوضح أبرز الخطوات التي اعتمدها الباحث في تبويب هذه البيانات وتفسيرها وهي كالآتي:

- ❖ التدقيق : وهنا يقوم الباحث بمراجعة صحيفة الاستبيان والتحقق من صحة البيانات التي تحتويها، واستبعاد الاستمارات غير المكتملة.
- ❖ الترميز: المراد بهذه الخطوة هو تحويل إجابات المبحوثين إلى أرقام من اجل تبويبها في جداول إحصائية للقيام بتحليلها وتفسيرها.
- ❖ الجداول الإحصائية: تمثل الجداول الإحصائية مرحلة متقدمة في البحوث الاجتماعية ، وقد اعتمد الباحث الجداول البسيطة لتحليل بيانات الدراسة وتفسيرها.
- ❖ تم الاعتماد على النسبة المئوية في تحليل الجداول الإحصائية.

المبحث الخامس

تحليل وتفسير البيانات

أولا- البيانات الأولية

١ الجنس

جدول رقم (١) يوضح توزيع الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكور	٥٠	%٥٠
إناث	٥٠	%٥٠
المجموع	١٠٠	%١٠٠

يتضح من الجدول (١) إنّ نسبة كل من الذكور والإناث جاءت متساوية، فقد كان عدد الذكور (٥٠) بنسبة ٥٠%، كما سجل عدد الإناث (٥٠) بنسبة ٥٠% أيضاً. علماً أنّ تقسيم العينة جاء بالتساوي بسبب تقارب أعداد الذكور إلى أعداد الإناث في مجتمع الدراسة. فضلاً عن طبيعة الموضوع الذي يتطلب معرفة اتجاهات كل من الذكور والإناث حول قضية النوع والتنشئة الاجتماعية.

٢ العمر

جدول رقم (٢) يوضح أعمار المبحوثين

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
٢٠-٢٩	٢٥	%٢٥
٣٠-٣٩	٣٦	%٣٦
٤٠-٤٩	٢٦	%٢٦
٥٠-٥٩	٩	%٩
٦٠ فما فوق	٤	%٤
المجموع	١٠٠	%١٠٠

يتبين من الجدول(٢) ان الفئة العمرية (٢٠-٢٩سنة) سجلت ٢٥ تكرار وبنسبة ٢٥%، في حين سجلت الفئة العمرية الواقعة بين (٣٠-٣٩ سنة) ٣٦ تكرار وبنسبة ٣٦% وهي تمثل النسبة الأكبر في هذه الدراسة، أما عن الفئة العمرية الواقعة بين (٤٠-٤٩ سنة) فقد سجلت ٢٦ تكرار وبنسبة ٢٦%، في حين سجلت الفئة(٥٠-

٥٩ سنة) ٩ تكرارات وبنسبة ٩%، وأخيرا نالت الفئة (٦٠ فما فوق) ٤ تكرارات وبنسبة ٤%.

٣ التحصيل الدراسي

جدول رقم (٣) يوضح التحصيل الدراسي

التحصيل	التكرار	النسبة المئوية
أمية	٢	%٢
يقرأ ويكتب	٣	%٣
ابتدائية	١٣	%١٣
متوسطة	٢٦	%٢٦
إعدادية	١٣	%١٣
معهد	١٦	%١٦
كلية	٢٣	%٢٣
دراسات عليا	٤	%٤
المجموع	١٠٠	%١٠٠

تشير نتائج الدراسة الميدانية في الجدول (٣) ان ٢ من المبحوثين وبنسبة ٢% أميون، وأشار ٣ وبنسبة ٣% يقرأ ويكتب وهذا يعني ليس لديهم أي تحصيل دراسي أي دون الابتدائية، في حين بلغ عدد الحاصلين على شهادة الابتدائية ١٣ مبحوث ومبحوثة وبنسبة ١٣%، وان ٢٦ مبحوث ومبحوثة لديهم تحصيل متوسطة وبنسبة ٢٦%، كما أشار ١٣ مبحوث ومبحوثة وبنسبة ١٣% هم من حملة شهادة الإعدادية، وان ١٦ مبحوث ومبحوثة وبنسبة ١٦% من حملة شهادة الدبلوم(معهد)، وان ٢٣ مبحوث ومبحوثة وبنسبة ٢٣% لديهم شهادة البكالوريوس، ولم يشير إلا ٤ مبحوثين وهم من الذكور لديهم تحصيل دراسات عليا (ماجستير ودكتوراه).

٤ المهنة

جدول رقم (٤) يوضح مهنة المبحوثين

المهنة	التكرار	النسبة المئوية
موظف/ة	٤٠	%٤٠
كاسب	٢٥	%٢٥
متقاعد	٥	%٥

ربة بيت	٣٠	%٣٠
المجموع	١٠٠	%١٠٠

يلاحظ من الجدول (٤) ان ٤٠ من المبحوثين والمبحوثات هم من الموظفين وبنسبة ٤٠%، في حين أشار ٢٥ وبنسبة ٢٥% هم من العاملين في مهن مختلفة مثل عامل وسائق سيارة أجرة وصاحب محل...الخ وقد أطلقنا على صاحب هذه المهن بالكاسب، كما أشار ٥ من المبحوثين من المتقاعدين وبنسبة ٥%، وفي ما يتعلق بـ(ربات البيوت) فقد أشارت ٣٠ مبحوثة وبنسبة ٣٠% هن من ربات البيوت، علما ان ربة المنزل تطلق على المرأة التي ليس لديها وظيفة خارج المنزل وبذلك تشير إلى إنها ربة منزل، وكما يرى الكثير في مجتمعنا ان المرأة وظيفتها تبقى في إطار البيت وتربية الاطفال وهذه الثقافة ناتجة عن ثقافة الهيمنة الذكورية أو المجتمع الذكوري، كما يرى البعض ان ربة المنزل هي وظيفة غير إنتاجية وهذه رؤية خاطئة وفي اعتقادنا وخاصة ان دورها يمتد مع الأجيال ودورهم في النهوض بالواقع التنموي، ونطمح ان يمتد دور المرأة إلى مؤسسات البناء الاجتماعي كافة من اجل تحقيق ديناميكية تعزز من دور التقدم التنموي وهذا يحتاج ان نحقق المساواة في مؤشرات التنمية البشرية على أساس النوع الاجتماعي.

٥ -الخلفية الاجتماعية

جدول رقم (٥) يوضح الخلفية الاجتماعية

الخلفية الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
حضر	٩٣	%٩٣
ريف	٧	%٧
المجموع	١٠٠	%١٠٠

يلاحظ من الجدور (٥) ان النسبة الكبيرة هم من الحضر وبلغ عددهم ٩٣ مبحوث ومبحوثة وبنسبة ٩٣% وهذا شيء متوقع لان مجتمع البحث لهذه الدراسة تم في المدينة، في حين لم تشير إلا ٧ حالات من الريف وبنسبة ٧%.

٦ -عائدية السكن

جدول رقم (٦) يوضح عائدية السكن

عائدية السكن	التكرار	النسبة المئوية
ملك	٨٠	%٨٠
إيجار	١٨	%١٨

تجاوز	٢	%٢
المجموع	١٠٠	%١٠٠

يُلاحظ من الجدول (٦) الخاص بعائدية السكن للمبحوثين أنّ أكثر هؤلاء المبحوثين أشاروا بملكية المسكن وكان عددهم (٨٠) مبحوث ومبحوثة وبنسبة ٨٠ %، في حين أجابوا (١٨) بأنّ المسكن كان إيجارا بنسبة ١٨%، كما أشار (٢) من أفراد العينة بنسبة ٢% أن سكنهم تجاوز بمعنى بناء دار بسيط في ساحات حكومية أو عشوائيات.

نستنتج من ذلك أنّ متغير عائدية السكن يشكل أهمية كبيرة لدى الأسرة العراقية، وهو عامل أساسي في تحقيق الأمن الاجتماعي والنفسي، فالفرد العراقي عندما يكوّن أسرة يحاول أن يضع أولوية لشراء دار أو قطعة ارض، والتي يعد أمراً ضرورياً في تأمين المستقبل.

٧ -الدخل

جدول رقم (٧) يوضح دخل المبحوثين

الدخل	التكرار	النسبة المئوية
يكفي	٥٧	%٥٧
يكفي ويزيد	١١	%١١
لايكفي	٣٢	%٣٢
المجموع	١٠٠	%١٠٠

يتضح من الجدول (٧) أنّ أكثر أفراد العينة أجابوا بأنّ دخلهم (يكفي) وكان عددهم (٥٧) مبحوث ومبحوثة وبنسبة ٥٧%، في حين أجابوا ١١ أن دخلهم يكفي ويزيد بنسبة ١١% أما الذين أجابوا أن دخلهم لا يكفي فكان عددهم ٣٢ وبنسبة ٣٢% وهي نسبة قليلة تشكل ثلث العينة .

ثانيا- عوامل تشكيل الادوار الاجتماعية للنوع (الجندر)

٨ -هل تعتقد/ين ان الأسرة في مجتمعنا تفضل المولود الذكر على الأنثى؟

جدول رقم (٨)

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية

نعم	٩٠	%٩٠
لا	١٠	%١٠
المجموع	١٠٠	%١٠٠

يتضح من الجدول(٨) ان ٩٠ من المبحوثين والمبحوثات وبنسبة ٩٠% يؤكدون تفضيل المولود الذكر على الأنثى، علما ان المجتمع العراقي يتميز بالهيمنة الذكورية، وإعطاء الذكور أهمية تفوق الإناث منذ الولادة والنظرة إلى هؤلاء الذكور بأنهم المسؤولين عن الإعالة وحماية الأسرة على عكس النظرة إلى الإناث التي يراها البعض ان وظيفتها تقتصر في المنزل وخدمة أسرتها.

٩ -ماهي أسباب تفضيل الذكور على الإناث؟

جدول رقم (٩) أسباب تفضيل الذكور*

الأسباب	التكرار	التسلسل المرتبي*	النسبة المئوية
الذكر يحافظ على اسم العائلة	٥٨	١	%٥٨
الذكر معيل العائلة وسندها	٣٦	٢	%٣٦
العادات والتقاليد فرضت ذلك	٣٢	٣	%٣٢
الأنثى مصيرها الزواج وخدمة زوجها	٢٢	٤	%٢٢

يلاحظ من الجدول(٩) ان هناك عدة أسباب ساعدت في تفضيل الذكور على الإناث وقد تم ترتيب الأسباب حسب التسلسل المرتبي، فقد أشار ٥٨ من مجموع (٩٠ الذين أجابوا بنعم) من المبحوثين والمبحوثات وبنسبة ٥٨% ان "الذكر يحافظ على اسم العائلة" وسجل هذا السبب المرتبة الأولى، وجاء في المرتبة الثانية "الذكر معيل العائلة وسندها" وقد سجل هذا السبب ٣٦ تكرار وبنسبة ٣٦%، كما سجل عامل العادات والتقاليد المرتبة الثالثة وبلغ عدد التكرارات ٣٢ وبنسبة ٣٢%، وجاء في المرتبة الرابعة ان مصير الأنثى الزواج وخدمة زوجها، وقد سجل هذا العامل ٢٢ تكرار وبنسبة ٢٢%.

نستنتج من ذلك ان المجتمع العراقي لا زال يتأثر بالعادات والتقاليد التي فرضت الهيمنة الذكورية وتفضيل المولود الذكر على الأنثى حسب طبيعة وتأثير الأسباب المشار إليها أعلاه.

* ملاحظة تم اختيار أكثر من خيار في جميع مراحل الاستبيان لذلك تجاوزت الإجابات حجم العينة.

* تم ترتيب التسلسل المرتبي حسب الأولوية وهو تعبير عن إجابات المبحوثين والمبحوثات.

علما ان هذه الأسباب من المعيقات الأساسية في تعزيز اللامساواة بين الذكور والإناث في مسيرة حياتهن الاجتماعية. وقد ترجع فجوات النوع إلى المعاملة التمييزية للأفراد حسب الجنس، إي معاملة النساء بطريقة مختلفة عن معاملة الرجال. وتبدء تلك المعاملة التمييزية منذ الميلاد، حيث يسود في مجتمعاتنا معيار تفضيل الذكور على الإناث مما أدى إلى الحيلولة بين النساء وبين الحصول على الموارد والمنافع والخدمات، فعلى سبيل المثال تلجأ بعض العائلات إلى حرمان الإناث من حق التعليم أو العمل أو الإرث وهذا يدفع الإناث إلى الاعتماد الكامل على أبائهن وأزواجهن في الحصول على الموارد والاستمتاع بمستوى حياة كريمة . فإذا ما فقدت العائل الاقتصادي لأي سبب من الأسباب مثل الوفاة أو الطلاق الخ حينها تضطر الخروج إلى السوق والعمل في الأعمال الهامشية بسبب غياب تمكينها كما تبين لنا من خلال الحوار مع المبحوثين ان المرأة في مجتمع البحث عند تعرضها إلى الطلاق أو وفاة زوجها فإنها تعود إلى بيت أبيها وهذا يعرضها إلى الرقابة الشديدة وقد لا يسمح لها بالعمل وتتعرض إلى تقيد حريتها، كما تعتمد في مصروفها ومصروف أطفالها على أبيها أو إخوتها إذا كانت حالتهم المادية ميسورة وإذا لم تكن حالتهم جيدة فإنها تعتمد على الصدقات والمساعدات وهذا يهدد مسيرة الحياة الاجتماعية لها ولأطفالها وقد لا يتمكنون من دخول المدرسة، علما ان الأرملة أو المطلقة هي المذنبة نظر الآخرين في مجتمعاتنا.

١٠ -هل تعتقد/ين ان هناك تمييز ضد الإناث في الأسرة العراقية؟

جدول رقم (١٠)

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٦٨	%٦٨
لا	٣٢	%٣٢
المجموع	١٠٠	%١٠٠

يتضح من الجدول(١٠) ان ٦٨ من المبحوثين والمبحوثات وبنسبة ٦٨% أشاروا ان هناك تمييز ضد الإناث في الأسرة العراقية وخاصة في مجتمع الدراسة وهو مدينة الفلوجة، في حين بلغ عدد الذين أجابوا بعدم وجود تمييز ٣٢ وبنسبة ٣٢%. وبذلك نستنتج من خلال الإجابات ان هناك

تمييز بين الإناث والذكور لصالح الذكور في عدد من القضايا الاجتماعية، كما سنوضح ذلك في الجدول ١١.

١١ -ماهي أهم القضايا الاجتماعية التي فيها تمييز ضد الإناث؟

جدول رقم (١١)

القضايا	التكرار	التسلسل المرتبي	النسبة المئوية
العمل خارج المنزل	٤٧	١	%٤٧
التعليم	٣٤	٢	%٣٤
الواجبات المنزلية	١٩	٣	%١٩
الحق في الميراث	٨	٤	%٨
القرارات المنزلية	٥	٥	%٥

يلاحظ من الجدول (١١) ان إشكالية التمييز ضد الإناث في مجتمع البحث تبرز في عدة قضايا اجتماعية، فقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية من مجموع ٦٨ كما في جدول (١٠) ان ٤٧ من المبحوثين والمبحوثات وبنسبة ٤٧% أشار ان هناك تمييز في العمل خارج المنزل، في حين أشار ٣٤ وبنسبة ٣٤% ان هناك تمييز في التعليم، كما سجل ١٩ وبنسبة ١٩% ان هناك تمييز في الواجبات المنزلية ويرى عدد غير قليل من مجتمع البحث ان عمل المنزل هو من واجبات الإناث إما الرجال فعملهم يقتصر على العمل الخارجي، كما أشار نسبة قليل بلغت ٨% ان هناك تمييز في قضية الميراث، ومن خلال إجراء بعض المقابلات المعمقة وجد الباحث ان بعض الأسر لا تعطي حق الميراث إلى الإناث وهو يقتصر على الرجال فقط وقد يبرر البعض ان الرجل هو أحق بهذا المال لأنه المسؤول عن جمع هذه الثروات. كما تبرز قضية التمييز في القرارات المنزلية كالزواج والالتحاق بالمدرسة حيث أشار ٥% ان هناك عدم مساواة في هذه القرارات وقد ينفرد الذكور في اتخاذ هذه القرارات على حساب الإناث، إلى جانب ذلك يرى بعض الآباء ان الأنثى هي مشروع استهلاكي يتعب عليها والدها ثم تتحول إلى بيت الزوج وخدمته، وهذا ما يعزز سلطة بعض الآباء للتحكم في مصير البنت على عكس الذكر الذي يرى البعض انه مشروع استثماري لأنه عند الكبر يتحول معيل وسند أبيه علما ان هذه النظرة المادية هي تقليل من شأن كل من الذكور والإناث وخاصة عندما تكون النظرة إليهم نظرة مصلحية. ونستنتج من ذلك ان قوة الرجال والسلطة الأبوية الناجمة عن الموروث الاجتماعي هي العامل الأساسي في تكريس مثل هذه الإشكالية.

١٢ هل تعتقد/ين ان السلطة الأبوية في مجتمعنا تتحكم بمصير الإناث(تعليمهن، زواجهن، عملهن..الخ)؟

جدول رقم (١٢)

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٨٥	%٨٥
لا	١٥	%١٥
المجموع	١٠٠	%١٠٠

يلاحظ من الجدول(١٢) ان ٨٥ من المبحوثين والمبحوثات وبنسبة ٨٥% يؤكدون تحكم السلطة الأبوية بمصير الإناث فيما يتعلق بالتعليم وغيرها من القضايا الأخرى، في حين أجابوا نسبة ١٥% عدم التحكم بمصير الإناث.

ونستنتج من ذلك ان السلطة الأبوية تعكس طبيعة العوامل الاجتماعية والثقافية في تعاملها مع البنت فضلا عن النظر إلى البنت إنها قاصرة مهما تقدم عمرها. وتبقى المقياس أو المؤشر الرئيسي في الحفاظ على سمعة أسرتها.

١٣ -ماهي أسباب تحكم السلطة الأبوية في مصير الإناث؟

جدول رقم (١٣)

الأسباب	التكرار	التسلسل المرتبي	النسبة المئوية
عدم قدرة الإناث في الدفاع عن حقهن	٣٥	١	%٣٥
الفهم الخاطيء للدين	٢٧	٢أ	%٢٧
الموروث الثقافي	٢٧	٢ب	%٢٧
ضعف وعي الأبوين	٢١	٣	%٢١
الهيمنة الذكورية	١٨	٤أ	%١٨
غياب قانون يحمي الإناث	١٨	٤ب	%١٨
الأب اعلم بمصلحة الإناث	٣	٥	%٣

يتضح من الجدول(١٣) ان هناك العديد من الأسباب التي ساعدت في تعزيز الهيمنة والسلطة الأبوية للتحكم في مصير الإناث، فقد بلغ عدد المبحوثين والمبحوثات ٣٥ من مجموع ٨٥ وبنسبة ٣٥% الذين أجابوا بـ"عدم قدرة الإناث في الدفاع عن حقهن"، في حين سجل ٢٧%

عامل "الفهم الخاطيء للدين"، وحصل أيضا "الموروث الثقافي" على نسبة ٢٧%، كما سجل عامل ضعف وعي الأبوين نسبة ٢١%، وجاء عامل الهيمنة الذكورية بنسبة ١٨%، كما سجل عامل غياب قانون يحمي الإناث ١٨% أيضا، وأخيرا سجل عامل الأب اعلم بمصلحة الإناث ٣%.

نستنتج من خلال العوامل أعلاه إنها أسهمت بشكل تكاملي في تعزيز وقوة السلطة الأبوية للتحكم بمصير البنت، وهنا يعتقد الباحث ان جميع هذه العوامل ترتبط بعامل التخلف الثقافي الذي يسهم في تعزيز الهيمنة الذكورية وتكريس إشكالية اللامساواة على أساس النوع الاجتماعي وهو ناجم عن الثقافة المجتمعية التقليدية. فالأنثى في مجتمعاتنا تبقى خاضعة للوصاية الذكورية الأبدية، لاتبلغ سن الرشد، مهما بلغ عمرها. وهنا نجد ان الهوية الجنسية للذكر أو الأنثى هي في الوقت نفسه هوية اجتماعية. البنت ترث دور أمها وكذلك الصبي يرث دور أبيه.

١٤ -هل تعتقد/ين ان للفقر دور في عدم المساواة بين الجنسين؟

جدول رقم (١٤)

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٦٨	%٦٨
لا	٣٢	%٣٢
المجموع	١٠٠	%١٠٠

يشير الجدول(١٤) ان ٦٨ مبحوث/ة وبنسبة ٦٨% أكدوا ان للفقر دور في التمييز ضد الإناث، في حين أجابوا ٣٢% على عدم تأثير الفقر في اللامساواة، ويبدو هذا التأثير واضح في الأوساط الاجتماعية الفقيرة حيث يتم تفضل تعليم الذكور على الإناث وقد ترتفع هذه الظاهرة في الريف مقابل الحضر وكما هو واضح في تقارير التنمية البشرية وعلى المستوين العالمي والمحلي. وسنوضح في جدول ١٤ كيف يؤثر الفقر على أساس النوع الاجتماعي.

١٥ -كيف يبرز تأثير الفقر في اللامساواة ضد الإناث؟

جدول رقم (١٥)

مؤشر الفقر	التكرار	التسلسل المرتبي	النسبة المئوية
التمييز في التعليم	٣٨	أ١	%٣٨

قلة فرص العمل للإناث	٣٨	١ب	%٣٨
تدني مساهمة الإناث في القطاع الخاص	١٩	٢	%١٩
مشاركة الإناث في أعمال متدنية الأجر	١٥	٣	%١٥

يلاحظ من الجدول(١٥) ان للفقر دور واضح في تعزيز اللامساواة ضد الإناث، وهذا يتم من خلال عدد من القضايا الاجتماعية، فقد أشاروا ٣٨ مبحوث/ة من مجموع ٦٨ إلى عامل التمييز في التعليم يعزز مؤشر تأنيث الفقر، وسجل أيضا ٣٨% عامل قلة فرص العمل، في حين سجل ١٩% "عامل تدني مساهمة الإناث في القطاع الخاص"، كما حصل عامل "مشاركة الإناث في أعمال متدنية الأجر" نسبة ١٥%".

لاشك ان كل هذه العوامل تتداخل في تعزيز ظاهرة الفقر في صفوف الإناث وان جوهر هذه المشكلة يرتبط بعدم المساواة بين الجنسين، ونستنتج من ذلك ان الثقافة المجتمعية هي التي أسهمت في تعزيز هذه الفوارق الاجتماعية انطلاقا من المؤسسة الأسرية والى البنى الاجتماعية الأخرى، وتبقى عملية التنشئة الاجتماعية هي المحرك الأساسي في تعزيز إشكالية اللامساواة على أساس النوع الاجتماعي. وهنا يمكن القول أن الفقر يدفع الكثير من الأسر إلى عدم تزويد الفتاة وإكسابها أساليب وأنماط الحياة المجتمعية التي تضمن لها النجاح من خلال التعليم، حتى تتمكن من تحقيق المساواة أو القضاء على وضعها المهمش مقارنة بالرجل، لان تعليم المرأة كما يرى البعض ليس مهم من جهة وخاصة في ظل الفقر، وان مستقبلها هو الزواج وليس التعليم. ويتفاقم الخطر عندما تنتقل هذه النظرة عبر الأجيال اللاحقة وتترسخ في ذهن الأنثى بعد الزواج لتعمل على تعليمها لأطفالها الإناث من خلال تنشئتها لهن على ممارسة الأدوار المنزلية وعدم الاهتمام بتعليمهم وتمكينهم لمواجهة المستقبل وكما حدث ذلك مع الأم عندما كانت تحت السلطة الأبوية.

١٦ -هل تسمح للإناث العمل خارج المنزل؟

جدول رقم (١٦)

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٥٩	%٥٩
لا	٤١	%٤١

المجموع	١٠٠	%١٠٠

يلاحظ من الجدول (١٦) ان ٥٩ مبحوث/ة وبنسبة ٥٩% يسمحون للإناث العمل خارج المنزل، في حين أشاروا نسبة ٤١% لم يسمحوا بالعمل خارج المنزل. علما ان إجابات النساء تفوق إجابات الرجال في السماح للإناث بالعمل خارج المنزل فقد اجبن ٣٧% من النساء بالسماح للبنت بالعمل خارج المنزل أما الرجال فقد كانت إجاباتهم ٢٢% يسمحوا للبنت العمل خارج المنزل. ونستنتج من ذلك ان بعض الرجال يعتقدون ان مكان الإناث في البيت والواجبات المنزلية أما الرجل فيكون عمله خارج المنزل. وفي الجدول (١٧) سنوضح أسباب عدم السماح للإناث بالعمل خارج المنزل.

١٧ -ماهي أسباب عدم السماح للإناث بالعمل خارج المنزل؟

جدول رقم (١٧)

الأسباب	التكرار	التسلسل المرتبي	النسبة المئوية
الإناث مكانهن المنزل	٢١	١	%٢١
عاداتنا لا تسمح بذلك	١٧	٢	%١٧
الخوف من كلام الناس	١٣	٣	%١٣
وضعنا المادي جيد	٧	٤	%٧

١٨

يوضح الجدول (١٧) الخاص بعدم السماح بالعمل خارج المنزل من مجموع ٤١ من الذين اجابوا بـ(لا) ان ٢١ مبحوث/ة وبنسبة ٢١% يؤكدون ان "الإناث مكانهن المنزل"، علما ان الرجال سجلوا نسبة ١٤% في حين سجلن النساء نسبة ٧% للتسلسل الأول، وفيما يتعلق "عاداتنا لا تسمح بذلك" فقد سجل نسبة ١٧%، أما عامل "الخوف من كلام الناس" فقد حصل على ١٣%، وأخيرا سجل "وضعنا المادي جيد " نسبة ٧%.

نستنتج من ذلك ان للأعراف والعادات الاجتماعية دور فاعل في تحديد الادوار الاجتماعية لكلا الجنسين، كما تفرض نوع العمل الذي يعتبر مناسبا للرجل وللمرأة. وقد يصبح الرجل موضع سخرية لقيامه بعمل خاص بالمرأة كالعمل المنزلي على سبيل المثال من وجهة نظر بعض المبحوثين، وتعد المرأة مسترجلة إذا قامت بعمل خاص بالرجال. لاشك ان هذه الصورة النمطية عززتها الثقافة المجتمعية وهي صورة تاريخية واجتماعية وعلى الرغم من تراجعها إلا إنها مازالت

تترك تأثير على مسيرة الحياة الاجتماعية لكلا الجنسين وخاصة الإناث. لاشك ان الثقافة الذكورية هي العامل الرئيسي في تعزيز اللامساواة ضمن عملية التنشئة الاجتماعية، وهو واقع ذات عمق وتأثير تاريخي اجتماعي بارز في مسيرة حياتنا الاجتماعية، فالأسرة العراقية مازالت تعمل تحت سيطرة الثقافة المجتمعية وغالبا لا تجرأ على الخروج من هذه الثقافة.

١٨ -هل تفضل/ين زواج الإناث على إكمال تعليمهن الجامعي؟

جدول رقم (١٨)

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٤٥	%٤٥
لا	٥٥	%٥٥
المجموع	١٠٠	%١٠٠

يلاحظ من الجدول(١٨) ان ٤٥ مبحوث/ة وبنسبة ٤٥% يفضلون زواج الإناث على إكمال تعليمهن الجامعي، في حين سجلت نسبة ٥٥% لا يفضلون ذلك. وفي الجدول (١٩) سنوضح أسباب تفضل زواج البنت على إكمال تعليمها الجامعي لـ(٤٥) تكرار.

١٩ -ماهي أسباب تفضيل زواج الإناث على إكمال تعليمهن الجامعي؟

جدول رقم (١٩)

الأسباب	التكرار	التسلسل المرتبي	النسبة المئوية
زواج الأنثى يحفظها	٣٩	١	%٣٩
النصيب الجيد لا يتكرر	٢٨	٢	%٢٨
تعليم الإناث جهد ضائع	٣	٣	%٣

يلاحظ من الجدول(١٩) الخاص بتفضيل زواج الأنثى على إكمال تعليمها من مجموع ٤٥ تكرار ان ٣٩ مبحوث/ة أشاروا إلى عامل "زواج البنت يحفظها ويسترها" وهنا تعتقد بعض الأسر العراقية ان بقاء الفتاة بدون زوج أو تأخرها عن الزواج قد يهدد أخلاقها، كما يرى البعض ان خروجها في ظل الأوضاع الراهنة إلى الجامعة قد يكون سبب في الانحراف، وسجل العامل الثاني"النصيب الجيد لا يتكرر" نسبة ٢٨% من الأسباب التي تدفع الأسرة العراقية إلى تفضيل زواج البنت إذا جاء نصيبها حتى وان لم تكمل دراستها، في حين سجل عامل "تعليم الإناث جهد ضائع" نسبة ٣% وهي نسبة قليلة جدا لان الكثير من الأسر تعتقد ان تعليم الإناث قضية

أساسية لمساعدتها على القراءة والكتابة وقد تبين للباحث ان بعض الأسر لا تفضل التعليم الجامعي بسبب الفوضى الأمنية التي يتعرض لها المجتمع العراقي، وهذا العامل برز للباحث بشكل كبير عند الحوار مع المبحوثين وهو عامل بات يضغط حتى على الأسر التي ترغب بإكمال بناتها للتعليم الجامعي وبذلك نؤكد ان للأوضاع الراهنة دور كبير في تسريح الإناث من التعليم.

٢٠ – هل تعتقد/ين ان للإعلام دور في تعزيز اللامساواة ضد الإناث؟

جدول رقم (٢٠)

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٤٢	%٤٢
لا	٥٨	%٥٨
المجموع	١٠٠	%١٠٠

يتضح من الجدول(٢٠) ان ٤٢ مبحوث/ة وبنسبة ٤٢% يعتقدون ان للإعلام دور في تعزيز التمييز ضد الإناث، في حين أجابوا ٥٨% ان الإعلام لا يسهم في عدم المساواة ضد الإناث. وفي الجدول ٢١ سنوضح كيف يساعد الإعلام في تعزيز ظاهرة التمييز بين الجنسين.

٢١ -كيف يسهم الإعلام في تعزيز اللامساواة ضد الإناث؟

جدول رقم (٢١)

الأسباب	التكرار	التسلسل المرتبي	النسبة المئوية
إظهار الرجل انه القوي والقيادي	٢١	١	%٢١
تعزيز الصورة النمطية للمرأة في المنزل والرعاية للأطفال	١٧	٢	%١٧
تصوير المرأة اضعف من الرجل	١٦	٣	%١٦
تصوير المرأة بالمستهلكة والمروجة للاستهلاك	١٠	٤	%١٠

يلاحظ من الجدول (٢١) ان مجموع ٤٢ مبحوث/ة أكدوا على تأثير الإعلام في تعزيز ظاهرة التمييز ضد الإناث، وقد سجل عامل "إظهار الرجل انه القوي والقيادي" ٢١ تكرار وبنسبة ٢١%، في حين سجل عامل "تعزيز الصورة النمطية للمرأة في تربية الاطفال والواجبات المنزلية" ١٧%، وسجل عامل"تصوير المرأة اضعف من الرجل" ١٦%، وأخير حصل عامل"تصوير المرأة بالمستهلكة والمروجة للاستهلاك" نسبة ١٠%.

ونستنتج من ذلك ان للإعلام دور بسيط في تعزيز الادوار الاجتماعية حسب الجنس. وان التقليل من دور المرأة في الإعلام يبرز من خلال إظهارها بالأدوار الثانوية وغير هامة مقارنة للأدوار المتعددة التي يقوم بها الرجل، والأخطر من ذلك عندما يعزز الإعلام ان المرأة عبارة عن مروجة للسلع الاستهلاكية فيستخدم جسدها لترويج هذه المنتجات لصالح شركات معينة وبذلك تبقى المرأة عبارة عن سلعة في نظر بعض الجهات، فضلاً عن استخدامها في الفيديو كليب وغيرها من البرامج كل هذه المؤشرات تعزز دونية المرأة وتظهرها إنها كائن اقل من الرجل وهذا يهدد مسيرة الحياة الاجتماعية لها وينعكس بشكل سلبية على التنمية البشرية.

٢٢ هل تعتقد/ ين ان للازمات والحروب دور في التمييز ضد الإناث؟

جدول رقم (٢٢)

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٧٠	%٧٠
لا	٣٠	%٣٠
المجموع	١٠٠	%١٠٠

يلاحظ من الجدول (٢٢) ان للازمات والحروب تأثير خطيرة على مسيرة الحياة الاجتماعية للأفراد، ويزداد هذا الخطر ضد الإناث، وقد تسهم الأزمات في تعزيز إشكالية التمييز ضدهن، فقد سجل ٧٠ مبحوث/ة وبنسبة ٧٠% ان للازمات دور في تعزيز اللامساواة ضد الإناث، بينما أجابوا نسبة ٣٠% ان الأزمات لا تؤثر في ذلك.

٢٣ كيف أسهمت الأزمات في التمييز ضد الإناث؟

جدول رقم (٢٣)

الإجابات	التكرار	التسلسل المرتبي	النسبة المئوية
تزويجهن بسن مبكر	٣٦	١	%٣٦
تسريحهن من الدراسة	٣٤	٢	%٣٤
عدم السماح لهن بالعمل خارج المنزل	٢٩	٣	%٢٩

يلاحظ من الجدول(٢٣) ان مجموع ٧٠ مبحوث/ة أكدوا ان للازمات والحروب دور في تعزيز ظاهرة التمييز ضد الإناث، فقد سجل ٣٦ مبحوث/ة وبنسبة ٣٦% ان الأزمات تسهم في دفع الأسرة العراقية إلى تزويج الإناث بسن مبكر خوفا من الأوضاع المحيطة، في حين سجلت نسبة

٣٤% ان الأزمات تسهم في "تسريح الإناث من الدراسة"، وأخير سجلت نسبة ٢٩% ان الأزمات تساعد في عدم السماح للإناث بالعمل خارج المنزل.

ونستنتج من ذلك ان للحروب والأزمات تأثير خطير على مسيرة الفرد ويتفاقم الخطر على أساس النوع الاجتماعي، فقد أسهمت الأزمات في دفع العديد من الأسر العراقية على تسريح بناتها من التعليم فضلا عن تزويجهن مبكرا خوفا من الأوضاع المحيطة، وقد تفاقمت مثل هذه الظواهر في المناطق الساخنة، والواقع أن الأسرة العراقية تدرك أن سلوك البنت، والمرأة عموماً هو أحد الأدلة السلبية أو الإيجابية على شرف الأسرة وبالتالي على مكانتها. الأمر الذي دفع أسرهن على عدم السماح لهن بالمواظبة على الدراسة أو الخروج إلى وظائفهن.

٢٤ -هل لعدم المساواة بين الجنسين في التنشئة أثار سلبية على الإناث؟

جدول رقم (٢٤)

الإجابات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	٩٢	%٩٢
لا	٨	%٨
المجموع	١٠٠	%١٠٠

يلاحظ من الجدول (٢٤) ان عدم المساواة ضد الإناث يترك مخاطر كبيرة على مسيرة حياتهن الاجتماعية، فقد أجابوا ٩٢ مبحوث/ة وبنسبة ٩٢% ان إشكالية اللامساواة ضد الإناث تترك أثار اجتماعية كبيرة على مستقبلهن، في حين أجابوا ٨ وبنسبة ٨% ان عدم المساواة ليس لها تأثير على مسيرة حياتهن الاجتماعية، وسنوضح في الجدول أدناه أهم هذه الآثار.

٢٥ -ماهي الآثار التي تنجم عن عدم المساواة بين الجنسين على حساب الإناث؟

جدول رقم (٢٥)

الآثار	التكرار	التسلسل المرتبي	النسبة المئوية
عدم إكمال تعليمهن	٤٣	١	%٤٣
صعوبة اتخاذ القرارات	٤١	٢	%٤١
تدني مكانتهن في المجتمع	٣٨	٣	%٣٨
صعوبة حصولهن فرصة عمل	٣١	٤	%٣١

عدم حصولهن على الزوج المناسب	١٧	٥	%١٧
يؤثر على الاطفال في المستقبل	١٢	٦	%١٢

يلاحظ من الجدول (٢٥) ان مجموع ٩٢ مبحوث/ة أكدوا ان عدم المساواة ضد الإناث لها أثار سلبية على مسيرة حياتهن الاجتماعية، وقد يبدو هذا التأثير واضحا في عدة قضايا اجتماعية، فقد سجل قضية "عدم إكمالهن الدراسة" ٤٣ تكرار وبنسبة ٤٣%، في حين سجل مؤشر"صعوبة اتخاذ القرارات في الأسرة والمجتمع" نسبة ٤١%، وحصلت قضية "تدني مكانتهن الاجتماعية" على نسبة ٣٨%، كما سجل "صعوبة حصولهن على فرصة عمل" نسبة ٣١%، كما أجابوا بنسبة ١٧% تبرز أثار اللامساواة في صعوبة "الحصول على الزوج المناسب"، وسجل عامل "التأثير على الاطفال في المستقبل" نسبة ١٢%.

وهنا نستنتج ان عدم المساواة ضد الإناث يترك أثار اجتماعية خطيرة تهدد مسيرة الحياة الاجتماعية للإناث والمجتمع معا، وهذا بدوره ينعكس بصورة سلبية على عملية التنمية البشرية حيث ان تهميش عنصر من عناصر التنمية وهي الأنثى يسهم في عرقلة هذه العملية ويعزز من مظاهر التخلف الاجتماعي، علماً ان إشكالية التمييز في عملية التنشئة الاجتماعية على أساس النوع الاجتماعي يمتد تأثيره السلبي على مدى مسيرة الحياة الاجتماعية للإناث، والشواهد المجتمعية تعزز ذلك، فما يطفو اليوم على سطح الواقع العراقي من اتساع فجوة النوع في قضايا المشاركة المجتمعية خير دليل على ذلك وخاصة ما يتعلق بارتفاع معدلات الأمية والبطالة والفقر بين النساء وقد باتت بعض أدبيات التنمية تتحدث عن تأنيث الفقر، والبطالة فضلا عن اتساع الفجوة في قضايا المشاركة المجتمعية الأخرى، فيما يتعلق بالجوانب السياسية. كل هذه المؤشرات لها علاقة بالموروث الاجتماعي والثقافي الذي تعززهما عملية التنشئة الاجتماعية وخاصة على المستوى الأسري، والخطر البالغ في إشكالية التمييز عندما ينعكس على عملية التنمية البشرية المستدامة فإذا تم تهميش المرأة فهذا يعني ان نصف المجتمع أصبح خارج أسوار التنمية البشرية، وستستمر هذه الإشكالية ما لم تتغير الصورة والقوالب النمطية التي رسمها المحيط الاجتماعي للمرأة.

إلى جانب هذا وذاك فقد أشارت دراسة نشرتها مؤسسة "تومسون رويترز" ان العراق هو ثاني أسوأ مكان بالنسبة للمرأة في العالم العربي، وحسب دراسة الاستطلاع السنوي الثالث للمؤسسة

عن حقوق النساء في العالم العربي وظروف التمييز بين الجنسين أن ١٤,٥ في المائة فقط من العراقيات لديهن وظائف بينما توجد ١,٦ مليون أرملة [٦٢]. كل هذه المؤشرات تهدد مستقبل المرأة في العراق وتجعل من قضية التنمية والأمن الانساني على مفترق طرق. علما ان هذا التهديد سيستمر ما لم تأخذ المؤسسات الحكومية وغير الحكومية دورها للنهوض بهذا الواقع المتردي.

المبحث السادس

نتائج البحث والتوصيات

أولا- نتائج البحث

لقد اعتمد الباحث على عينة مجموعها(١٠٠) من الآباء والأمهات في مدينة الفلوجة، وقد تم جمع البيانات عن طريق استمارة الاستبيان فضلا عن الاعتماد على الملاحظة البسيطة وبعض المقابلات، كما تم الاعتماد على بعض الأطر النظرية في تحليل وتفسير موضوع البحث وقد وجد الباحث ان تشكيل الادوار الاجتماعية ترجع إلى الاتجاه الوظيفي البايولوجي ونعتقد ان تعزيز الصورة النمطية للمرأة في مجتمعنا تكرسها النظرة إلى الفوارق البيولوجية فضلا عن دور الأعراف الاجتماعية السائدة في المجتمع. وتوصلت الدراسة الميدانية مجموعة من النتائج منها: ان ٩٠% من المبحوثين والمبحوثات في مدينة الفلوجة يؤكدون ان الأسرة العراقية تفضل المولود الذكر على المولود الأنثى وهذا يعود إلى مجموعة من الأسباب، حيث بين ان ٥٨% يؤكدون ان الذكر يحافظ على اسم العائلة، كما سجل ٣٦% ان الذكر سند العائلة ومعيلها، وسجل عامل العادات والتقاليد وبنسبة ٣٢%، كما وجد البعض ان مصير الأنثى الزواج وخدمة زوجها وبنسبة ٢٢% كل هذه المؤشرات ساعدت في تفضيل المولود الذكر على الأنثى وهذا يرتبط بالموروث الاجتماعي للمجتمع العراقي. كما توصلنا ان ٦٨% يؤكدون ان هناك تمييز في مجتمع البحث ضد الإناث وخاصة في قضايا العمل خارج المنزل وبنسبة ٤٧%، والتعليم بنسبة ٣٤%، والواجبات المنزلية ١٩%، إلى جانب الحق في الميراث والقرارات المنزلية. وتوصل البحث أيضا ان هناك نسبة كبيرة من المبحوثين/ات أكدوا تحكم السلطة الأبوية في مصير البنت وبنسبة ٨٥%، وقد تبين ان ابرز الأسباب التي تدفع الآباء للتحكم في مصير الإناث هي: عدم قدرة

الإناث للدفاع عن أنفسهن وقد نفسر هذا العامل من منظور المدرسة البيولوجية ان ضعف الإناث سبب في تعزيز اللامساواة ضدهن علما هذا لا ينفي العوامل الأخرى وخاصة ما يتعلق بالموروث الثقافي. والأسباب الأخرى حول سيطرة السلطة الأبوية تعود إلى الفهم الخاطئ للدين والموروث الثقافي وضعف وعي الأبوين والهيمنة الذكورية إلى جانب غياب قانون يحمي الإناث كل هذه الأسباب جاءت حسب الأولوية كما موضح في الجدول (١٣). كما توصلت الدراسة ان لمشكلة الفقر دور في اللامساواة ضد الإناث وبنسبة ٦٨%، عما ان ابرز مؤشرات الفقر بين الإناث تبرز بسبب التميز في التعليم وقلة فرص العمل وتدني مساهمة الإناث في القطاع الخاص ومشاركة الإناث في أعمال متدنية وكما موضح في الجدول (١٥). وتبين كذلك من الميدان ان نسبة ٥٩% يسمح للإناث العمل خارج المنزل، و٤١% لا يسمح وعد ان مكان الإناث في البيت علما ان نسبة السماح بالعمل تعد مقبولة وهذا يعود إلى التغيرات التي تعرض لها المجتمع العراقي في الفترة الأخيرة وخاصة بعد اتساع وسائل الاتصال فضلا عن تحسن الرواتب وخاصة في القطاع الحكومي. وتوصلت الدراسة أيضا ان نسبة ٤٥% يفضلون زواج الإناث على إكمال تعليمهن بسبب الأوضاع غير المستقرة فضلا عن تأثير الموروث الاجتماعي، في حين أكدوا ٥٥% لا يفضلون الزواج على التعليم الجامعي وهذا يعود إلى وعي الأسرة بمستقبل الأنثى. وقد يعود تفضيل الزواج على التعليم لعدة أسباب منها ان الزواج ستر وحفظ للأنثى، كما أوضح البعض ان النصيب الجيد قد لا يتكرر. كما توصلت الدراسة ان للإعلام دور في تعزيز التمييز على أساس النوع وبنسبة ٤٢% ، في حين أشار وبنسبة ٥٨% ان الإعلام لا يؤثر في ذلك. كذلك تبين ان للازمات والحروب دور في اللامساواة على أساس النوع وبنسبة ٧٠% ، ويبرز ذلك من خلال الزواج المبكر للإناث ، وتسريحهن من الدراسة وعدم السماح لهن بالعمل خارج المنزل. وأخيرا توصلت الدراسة ان للتمييز بين على أساس النوع الاجتماعي أثار خطيرة على الإناث وبنسبة ٩٢% وهذا واضح في الجدولين (٢٤-٢٥).

ثانياً- التوصيات

لا شك ان جوهر التنمية البشرية هو الإنسان وهذا يعني ان هذه العملية تشمل الرجل والمرأة، وقد امن المجتمع الدولي ان التنمية الكاملة والمستمرة لا تتحقق إلا بمساهمة المرأة إلى جانب الرجل مساهمة حقيقية، وهذا لا يتحقق إلا بإلغاء التمييز والعنف والظلم ضد النساء. وهذا الإلغاء لا

يتحقق إذا تم تجزئة قيم العدالة والاحترام وحقوق الإنسان وجعلها تقاس بمكيالين واحد للرجال وأخر يخص النساء. ولا بد من تُعامل المرأة كانسان له قيمته الذاتية بسبب قدرته على العطاء والإنتاج والإبداع، وليس لكونه ملحقا بالرجل، فان عليها ان تدرك حقيقة أساسية، وهي عليها ان تتخطى الكتل الضخمة من التقاليد والعادات السائدة منذ قرون، ونجاحها يستدعي تغييرا جذريا في بنيتها النفسية وكذلك في بنية الرجل النفسية. ويجب ان تدرك ان العادات والتقاليد كممارسات مكتسبة تخضع لظروف اقتصادية واجتماعية وبيئية، وان تخطي هذا يتطلب النهوض بواقع التنشئة الاجتماعية وعدم التمييز على أساس النوع، كما يتطلب تطورا في كيفية التفكير الانساني، ولا نقول ان تغيير الموروث الاجتماعي بقضية سهلة وإنما يحتاج إلى مجهود نفسي كبير وبذل جهد عقلي للاقتناع بفكر جديد ثم تطبيقه، وان نجاح التنمية مرهون بذلك، ولتحقيق ذلك يمكننا ان نضع عدة توصيات وكما يأتي:-

١. الابتعاد عن التمييز في التنشئة الاجتماعية بين الذكور والإناث، والابتعاد أيضاً عن تشجيع أو تخصيص أدوار المجال الخاص بالأنثى والمجال العام بالذكر، وإنما تمارس المرأة أدوار المجال الخاص والعام وتنشئ عليها منذ الصغر.
٢. يجب عدم التفرقة بين الذكور والإناث في المشاركة في بعض الأعمال الأسرية، كما يجب ان يشارك الزوج في العمل المنزلي، بذلك يسهم الأب في غرس صفة المشاركة ومساعدة الزوجة في الاطفال وهذا ينعكس على الأبناء في مستقبلهم الزواجي والعملي.
٣. إلغاء دور الازدواجية في الأسرة والمدرسة في التنشئة الاجتماعية حتى يكمل بعضهما الأخر دون ان يتناقضان. فما زالت الأسرة أداة لنقل القيم والتقاليد الموروثة، في حين المدرسة أداة للتجديد. ولهذا يتعين معالجة هذه الازدواجية وتوحيد النسق القيمي وربط التعليم بحاجات المجتمع.
٤. العمل على محو أمية المرأة وخاصة في المناطق الريفية والنائية، على ان تكون هناك امتيازات للنساء المشاركات في مدارس محو الأمية، مثل دفعها إلى العمل في مشاريع صغيرة تابعة للحكومة أو توزيع هدايا ثمينة للمتخرجات الناجحات والمتفوقات.
٥. دعم المرأة الناجحة في مجلات العمل الرسمي وغير الرسمي، وتقديم صورتها الناجحة في تلك المجالات لتأكيد قدرة المرأة على تحمل المسؤولية مع تشجيع النساء على العمل في جميع المجالات.
٦. تغيير نظرة المجتمع إلى المرأة والتي تضعها بالدرجة الأولى في إطار ربة البيت ومربية للأطفال فقط، وهذا يتطلب من صناع القرار إنشاء وحدات التوعية الأسرية بالتعاون مع الجامعات العراقية كافة، لإثراء الأسرة العراقية حول قضايا النوع الاجتماعي وإعطاء المرأة دور مهم في المجتمع وان تنمية المجتمع لا يتوقف عند الرجل، فضلا توعية المرأة بحقوقها وضرورة تقدمها للمشاركة في بناء المجتمع ومؤسساته.

٧. توعية الناس بان المعرفة هي عماد التنمية والقلب النابض للمجتمع، وتزداد أهميتها في عصر العولمة والتقدم التقني والتكنولوجي، وهي سلعة ذات منفعة عامة تدعم الاقتصاد والسياسة والبيئة من جهة والمجتمع بصورة عامة من جهة أخرى.

مراجع الدراسة وهوامشها

١. د.عبدالباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، ط٩، دار التضامن للطباعة، القاهرة١٩٨٥م، ص١٤٧-١٤٨.

٢.تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات، ادماج النوع الاجتماعي في التنمية: المساواة في الحقوق والموارد والرأي، ترجمة هشام عبدالله، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،٢٠٠٤، ص١٨١.

٣. تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات، المصدر نفسه، ص٨٥.

٤.التقرير الوطني للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٨، ص١٥٢.

٥.تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات، ادماج النوع الاجتماعي في التنمية، مصدر سابق ، ص٢٣-٢٦.

٦.د.إجلال إسماعيل حلمي، الأسرة العربية النظرية والتطبيق، ط١، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٧، ص٦٧.

٧.د. بهاء الدين خليل تركية، علم الاجتماع العائلي، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا- دمشق، ٢٠٠٤، ص٢٣٣.

٨. إجلال إسماعيل حلمي، مصدر سابق، ص٧١.

٩.أنتوني غدنز، علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)، ترجمة: د.فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص٨٨.

١٠. عصمت محمد حوسو، الجندر: الأبعاد الاجتماعية والثقافية، ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص٥٩.

١١. عصمت محمد حوسو، المصدر نفسه، ص٦١.

١٢.تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات، مصدر سابق، ص٥١.

١٣.جون سكوت، علم الاجتماعي المفاهيم الأساسية، ترجمة: محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٩، ص٣٩٧-٣٩٩.

١٤.أنتوني غدنز، علم الاجتماع، مصدر سابق، ص٤٥٤.

١٥.جون سكوت، علم اجتماع المفاهيم الأساسية، مصدر سابق، ص٣٠٩.

١٦.مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، ط١، مشروع النوع الاجتماعي، الأمم المتحدة، ٢٠٠٦، ص١٤.
١٧.المساواة في العمل: مواجهة التحديات، منظمة العمل الدولي، الأمم المتحدة، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٩٦، ٢٠٠٧، ص٥.
١٨.قاموس المصطلحات"الجنس، العمل والاقتصاد غير المنظم"، منظمة العمل الدولية، المكتب الإقليمي للدول العربية للتدريب والبحوث، ٢٠٠٩، ص١١.
١٩.أنتوني غدنز، علم الاجتماع، مصدر سابق، ص١٨٨.
٢٠. إجلال إسماعيل حلمي، مصدر سابق، ص٦٨.
٢١.جون سكوت، علم الاجتماع المفاهيم، مصدر سابق، ص٣٩٨.
٢٢. طلعت إبراهيم لطفي، كمال عبدالحميد الزيات، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٩م، ص٧٧.
٢٣.أنتوني غدنز، مصدر سابق، ص١٨٩-١٩٠.
٢٤.إجلال إسماعيل حلمي، مصدر سابق، ص٧٣-٧٤.
٢٥.عبدالقادر عرابي، المرأة العربية بين التقليد والتجديد، بحث منشور في سلسلة كتب المستقبل العربي بعنوان"المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر"، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط١، ١٩٩٩، ص٤١.
٢٦.مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط٩، ٢٠٠٥، ص١٩٩.
٢٧.إمام عبدالفتاح إمام، روسو والمرأة، ط١، التنوير، بيروت، ٢٠١٠م، ص١١٠.
٢٨.إمام عبدالفتاح إمام، استعباد النساء: جون استيوارد مل، دار التنوير للطباعة والتوزيع والنشر،٢٠٠٩، ص١٦٩.
٢٩.تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات، مصدر سابق، ص٢٩.
٣٠.مريم سليم، أوضاع المرأة العربية، بحث منشور في سلسلة كتب المستقبل العربي بعنوان"المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر"، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط١، ١٩٩٩، ص١٤.
٣١.عصمت محمد حوسو، مصدر سابق، ص١٢٢.
٣٢.تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات، مصدر سابق، ص١٤٤.
٣٣.عبدالقادر عرابي، المرأة العربية بين التقليد والتجديد، سلسلة كتب (المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر)، مصدر سابق، ، ص٣٩.

٣٤.عصمت محمد حوسو، مصدر سابق، ص١٢٣.
٣٥.كريستا فيشتريش، المرأة والعولمة، ترجمة: سالمة صالح، منشورات الجمل، كولونيا، ط١، ٢٠٠٢، ، ص١٤٥.
٣٦. Nyatuka Benard Omenge & J. W. Nasongo, Effect of socialization with Regard role on students' Academic Achievement in secondary Schools in Kisii Central District, Kenya, Journal of social sciences, Kakamega. Kenya, 2(6) ;327-333, 2010, p. 327.
٣٧.خالد يحيى احمد مساعد، مستويات فجوة النوع الاجتماعي: الأسباب والمعالجة، مركز التدريب والدراسات السكانية، جامعة صنعاء، ٢٠٠٨، ص٧.
٣٨.أنتوني غدنز، علم الاجتماع، مصدر سابق، ص١٩٧.
٣٩.شادية علي قناوي، المرأة العربية وفرص الإبداع، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة،٢٠٠٠م، ص٢١.
٤٠.نبيل جاسم محمد، الجنوسة وعدم المساواة في العمل، دراسة ميدانية في بعض الوزارات العراقية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الاجتماع، ٢٠١٢،ص١١٤.
٤١.تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات ، مصدر سابق، ص٨٥.
٤٢.تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩م، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ص١٢.
٤٣.عبدالحسن الحسيني، التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة: قراءة في تجارب الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م، ص٣٥.
٤٤.د.عدنان ياسين مصطفى، المجتمع العراقي وديناميات التغيير، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١، ص١٧٣.
٤٥. Martin Marger, Social Inequality: Patterns and Processes, third E. ,New York; Mc Graw hill Inc.. 2005, pp. 92-95.
٤٦.تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسات ، مصدر سابق، ص٨٣-٨٥.
٤٧.روبرت إسحاق، مخاطر العولمة: كيف يصبح الأثرياء أكثر ثراءً والفقراء أكثر فقراً، ترجمة: سعيد الحسنية، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط١، ٢٠٠٥،ص١٨٣.

٤٨.إحسان محمد الحسن، رواد الفكر الاجتماعي: دراسة تحليلية في تاريخ الفكر الاجتماعي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة بغداد، بغداد، ١٩٩١، ص١٦٣.
٤٩.عبدالقادر عرابي، مصدر سابق، ص٤٣.
٥٠.معن خليل العمر، التغير الاجتماعي، ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، ٢٠٠٤، ص٧٨.
٥١.عبدالقادر عرابي، مصدر سابق،ص٤٤.
٥٢.غاستون بوتول، ظاهرة الحرب، ترجمة: إبلي نصار، ط١، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٧، ص٨.
٥٣.عدنان ياسين مصطفى، المجتمع العراقي وديناميات التغيير، مصدر سابق، ص١٦٧.
٥٤.كريستا فيشتريش، مصدر سابق، ص١٤٤.
٥٥.سميّة نعمان جسوس، بلا حشومة: الجنسانية النسائية في المغرب، ترجمة عبدالرحيم حزل،ط١، المركز الثقافي العربي، بيروت، ، ص٢١. ٢٠٠٣.
٥٦.د. حسن الساعاتي، د. سامية حسن الساعاتي، تصميم البحوث الاجتماعية ومناهجها وطرائقها وكتابتها، ط٣، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص٣٦– ٣٨.
٥٧.د. عبدالباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مصدر سابق، ص١٩٨.
٥٨.ناهده عبدالكريم حافظ، مناهج البحث الاجتماعي،، بغداد، ٢٠٠٧م مصدر سابق،ص٦٦.
٥٩.د. عبدالباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مصدر سابق، ص٣٠٨.
٦٠. إحسان محمد الحسن، د. عبدالمنعم الحسني، طرق البحث الاجتماعي، وزارة التعليم العلي والبحث العلمي، بغداد، ١٩٨١م، ص١٩٢.
٦١.د. عبدالباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مصدر سابق، ص٣٢٥.
٦٢.www.iNewsArabia.com

*ملاحظة تم اختيار أكثر من خيار في جميع مراحل الاستبيان لذلك تجاوزت الإجابات حجم العينة.

*تم ترتيب التسلسل المرتبي حسب الأولوية وهو تعبير عن إجابات المبحوثين والمبحوثات.